التقرير السنوي

لعام 2021

Joint Data Center on Forced Displacement

مجموعة البنك الدولي

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

قائمة المحتويات

تمهيد 4

مقدمة 6

1- إخراج النازحين قسْراً من ظلال الإحصاءات 8
نهجٌ إحصائيٌّ جديد لحقبة جديدة من الاستجابة للنزوح القسْري 8
الأساليب والابتكار: تُعدُّ الشراكات الدينامية مفتاحاً للعثور على طُرُقٍ جديدة لسدّ فجوات المعلومات المتعلقة بالنزوح القسْري 10

2- أعمال وأنشطة مركز البيانات المشترك: أمثلة توضيحية 12
أبرز الإنجازات في عام 2021 12
ما هو الفرق الذي يصنعه مركز البيانات المشترك؟ 13
لمحة عن إنجازات مركز البيانات المشترك لعام 2021 15
تطوير المعايير الإحصائية بشأن عديمي الجنسية 16
التحليل النصي المؤتمت لمركز البيانات المشترك حول النزوح القسْري 18
سد الفجوات في المعلومات المتعلقة بالسكان النازحين قسْراً باستخدام البيانات الجغرافية المكانية 20
تشاد 22
كولومبيا 24
العراق 26
اليمن 28
تجميع وتنظيم مجموعات البيانات الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمكتبة البيانات التفصيلية التابعة لمفوضية اللاجئين 30
نشر الأدلة والبيانات بشأن النازحين قسْراً 32
برنامج الزمالة 34

3- الدروس والنظرات المعمقة 36
التعلُّم من التجربة 36

4- الخاتمة 38

الملحق 1: برنامج عمل مركز البيانات المشتركفي نهاية عام 2021 40
الملحق 2: نموذج أعمال مركز البيانات المشترك 43

Front cover image: © poco_bw/Adobe Stock

تمهيد

استمر عدد الأشخاص الذين اضطرّوا إلى الفرار من ديارهم قسْراً بالارتفاع ليصل إلى مستويات قياسية جديدة في عام 2021. وكانت العوامل الثلاثة الرئيسية التي أثَّرت على النزوح تتمثَّل بجائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغيُّر المناخ.

فقد أثَّرت جائحة كوفيد-19 على الصحة وحياة الناس وسُبُل العيش، كما فاقمت من أوجه عدم المساواة. وقد أدّت الاضطرابات السياسية في السنوات الأخيرة إلى موجاتٍ جديدة من النزوح، وحدّت من الفرص التي تسمح للأشخاص بالعودة إلى ديارهم. بالإضافة إلى ذلك، أثَّر تغيُّر المناخ بصورةٍ متفاوتة على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاعٍ صعبة، وبات بعضهم أكثر ضعفاً من النازحين قسْراً.

إنَّ فهمَ هذه العوامل الثلاثة المترابطة والاستجابة لها يتطلَّب الحصول على بيانات فورية ودقيقة. يعدُّ فهم أين ومتى ولماذا يلجأ الأشخاص إلى الفرار، وإلى أين يفرّون، والعواقب الاجتماعية الاقتصادية الناتجة عن الاتّجاهات الأوسع نطاقاً أمراً حاسماً في عملية صناعة السياسات السليمة والاستجابة العملياتية الذكية.

إننا نحرز تقدُّماً ملحوظاً على مستوى جودة وكمية وتوفر البيانات والأدلة الاجتماعية الاقتصادية بشأن أكثر من 84 مليون نازحٍ قسري والمجتمعات المضيفة لهم. يجري تعزيز وتنسيق النُّظُم الإحصائية الحاكمة لعملية إنتاج البيانات؛ وتُسدّ الفجوات الهامة في البيانات بشكلٍ متزايد بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية؛ وأصبحت البيانات الموجودة تتاح من خلال مكتبات البيانات التفصيلية؛ كما تُصدر الأوساط البحثية مزيداً من المعارف والأدلة بشأن الأنشطة الناجعة في بيئات النزوح القسْري.

يتولى مركز البيانات المشترك التابع للبنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمعني بالنزوح القسْري، قيادة هذه التغييرات، ويُلقي هذا التقرير السنوي الثاني الضوء على بعض الجهود المبذولة وعلى الدروس المُستقاة. ويستعرض التقرير أمثلة عن المجالات التي أحدثت فيها البيانات فرقاً حقيقياً بالنسبة إلى السكان النازحين قسْراً. وقد انطلقت التغييرات من خلال تحسيناتٍ سياساتية وتشغيلية قائمة على البيانات، من تشاد إلى بوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكولومبيا، وفي منطقة المشرق.

تتمتَّع مؤسَّستانا – أي البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – بقدرةٍ متزايدة على تصميم ودمج الاستجابات والأنشطة الرامية إلى حماية ودعم الأشخاص النازحين قسْراً ومضيفيهم. ويساعدنا التعاون الجاري بيننا في إعادة التفكير في كيفية مقاربتنا للحماية والمساعدة والتنمية في أوضاع النزوح القسْري، وكيفية تقديمنا الدعم للحكومات في جهودها لاعتماد سياساتٍ أكثر فاعلية وشمولية، انسجاماً مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والالتزامات المُعلَنة ضمن إطار تجديد البنك الدولي لموارد المؤسسة الدولية للتنمية مؤخراً.

ونشجّع جميع الشركاء والجهات المعنية على التفاعل مع فريق مركز البيانات المشترك، وندعوهم ليكونوا جزءاً من هذا المسعى الطموح لسدّ الفجوات في البيانات والأدلة المتعلقة ببعض الفئات السكانية الأشدّ ضعفاً في العالم. وما زال أمامنا كثير من العمل.

دومينيك هايد
رئيسة لجنة إدارة مركز البيانات المشترك
مديرة قسم العلاقات الخارجية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

سكينة كين
الرئيسة المشاركة للجنة إدارة مركز البيانات المشترك
مديرة المجموعة المعنية بالأوضاع الهشة والصراع والعنف، البنك الدولي

دد

يُعدُّ مركز البيانات المشترك مثالاً ممتازاً لشراكتنا مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات أخرى للمساهمة بشكلٍ فعّال في إعداد أبحاثٍ عالية الجودة ومفيدة للسياسات. على سبيل المثال، تبيَّن في دراسةٍ أُجريَت مع المفوضية أنَّ متوسط التكلفة السنوية لتعليم جميع الأطفال اللاجئين هي أقل من أربعة في المائة من متوسط الإنفاق على التعليم العام في البلدان النامية، علماً بأنَّها تستضيف 85 في المائة من لاجئي العالم. ويساعدنا هذا النوع من الأبحاث في إدماج اللاجئين بصورةٍ أفضل ضمن السياسات العامة.

ماري إيلكا بانغيستو، المديرة المنتدبة لشؤون سياسات التنمية والشراكات، البنك الدولي، مُقتبَس من خطابها حول أهمية الشراكة في مركز البيانات المشترك في المؤتمر البحثي الثاني بشأن النزوح القسْري

مقدمة

يلعب مركز البيانات المشترك - منذ إنشائه في العام 2019 – دوراً تحفيزياً في إحداث التغيير في مشهد البيانات المتعلقة بالنزوح القسْري. ففي عام 2020، طوَّر المركز استراتيجيته الخاصة للفترة 2021–2023 وبدأ بسدِّ الفجوات في البيانات والأدلة المتعلقة بالنزوح القسْري من خلال مجموعةٍ متنامية من الأنشطة. يركز هذا التقرير السنوي على عامٍ كاملٍ من التنفيذ والجهود المكثفة التي تثمر تدريجياً، مع استمرار برنامج عمله في التوسّع. ويتحول مركز البيانات المشترك إلى طرفٍ فاعلٍ موثوق في سياق النزوح القسْري، عبر تنفيذه للاستراتيجية التي وضعها، وتطوير للشراكات مع المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة في مجالَي التنمية والعمل الإنساني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وللأسس القائمة على مساهماتٍ ومشاركاتٍ ملموسة.

حالياً، تتركّز الطاقات وينصبُّ الاهتمام على البيانات بشكلٍ عام، وتحديداً على الأشخاص المتأثرين بالنزوح القسْري. ويسعى مركز البيانات المشترك إلى الاستفادة بأفضل شكلٍ ممكن من هذا الزخم لإحداث تغييرٍ مرحلي في كمية ونوعية وترابط البيانات والأدلة المتاحة. وبذلك، يتَّضح أنَّ أحد أهم التزامات مركز البيانات المشترك يكمن في المساعدة على إخراج النازحين قسْراً من ظلال الإحصاءات. لتحقيق الشمول الإحصائي - وبالتالي استحداث تغيير مستمر ومستدام - يعزز مركز البيانات المشترك من عمله مع المكاتب الإحصائية الوطنية، ويبذل جهوده لبناء قدراتها عبر توفير المساعدة التقنية المتخصصة. تدعم أنشطة المركز إدراج النازحين قسْراً في الدراسات الاستقصائية الوطنية حيثما يتسنّى ذلك، وتساعد في تمكين تنفيذ الإجراءات الإنسانية والإنمائية المسترشِدة بالأدلّة والمتكاملة، وكذلك السياسات الشاملة المتعلقة بالنازحين قسْراً.

سمحت عدّة فرص هامّة في عام 2021 لمركز البيانات المشترك أن يثبت قيمته المضافة في استغلال نتائج أنشطته والمساهمة في مناقشة صانعي السياسات والأخصائيين. واشتملت هذه الفرص على التوصيات الجديدة للفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنزوح الداخلي، والمداولات التي دارت في خلال اجتماع المسؤولين الرفيع المستوى الذي كلَّفت به الجمعية العامة عبر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، ومناقشات في منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات. وبفضل تنظيم البحوث الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالنزوح القسْري، ومن خلال عقد المؤتمر البحثي الثاني بشأن النزوح القسْري، يتحوَّل المركز تدريجياً إلى دار للمعارف المتصلة بالنزوح القسْري العالمي.

يصف التقرير الجهود التي بذلها مركز البيانات المشترك لسدّ الفجوات في الأدلة الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالنزوح القسْري. ويفنّد الجزء الأوَّل منه كيفية مساعدة النازحين قسْراً للخروج من ظلال الإحصاءات، مع التركيز على الشمول الإحصائي وكذلك النهج والابتكارات الداعمة لتلك الجهود. ويُكمل التقرير استعراض ما جرى عملياً من خلال الإنجازات الرئيسية التي تحقَّقت بفضل الأنشطة الـ 55 التي نفَّذها مركز البيانات المشترك، وتسليط الضوء على مجموعة من 10 أنشطة منتقاة لتوضيح اتّساع وعمق النتائج حتى تاريخه. أمّا القسم الأخير من التقرير فهو ينطلق من التحليل الوارد في التقرير السنوي للعام الماضي بشأن ما يعتقد المركز أنه أبرز الفجوات الموجودة في البيانات والأدلة، ويسلّط الضوء على الدروس المستقاة والنظرات المعمقة المتصلة بالجهود المبذولة حتى تاريخه.

”

[...] مع تأسيس مركز البيانات المشترك، أضحى العمل مع البنك الدولي محفزاً للتغيير في ما يتعلق بالنزوح القسْري، بحيث أصبحت الأبحاث الآن الجزء الأساسي من الحوار.

سجّاد مالك، مدير إدارة التكيف والحلول، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من خطابه حول مركز البيانات المشترك والمؤتمر البحثي الثاني بشأن النزوح القسْري

1- إخراج النازحين قسْراً من ظلال الإحصاءات

نهجٌ إحصائيٌّ جديد لحقبة جديدة من الاستجابة للنزوح القسْري

لا خلاف على أهمية القيادة الوطنية والسياسات والبرامج الوطنية في التوصُّل إلى استجابةٍ شاملة ومستدامة للنزوح القسْري. ما ينطبق على الاستجابة المتعلقة باللاجئين والنازحين داخلياً عموماً، ينبغي أن ينعكس بوضوح في الإحصاءات الرسمية، الأمر الذي يمثل عاملاً رئيسياً يُمكِّن الحكومات من معالجة النزوح القسْري. وفي نقاشه المتعلق بالبيانات والأدلة، يركز الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين تركيزاً صريحاً على الحاجة إلى دعم «إدماج اللاجئين [...] في عمليات جمع البيانات الوطنية والإحصائية؛ وتعزيز نُظُم جمع البيانات الوطنية المتعلقة بوضع اللاجئين [...].» وعلى نحوٍ مماثل، يركّز الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي التابع للأمين العام للأمم المتحدة على أهمية «إدماج النازحين داخلياً بشكلٍ أكثر منهجيةً في الجهود الحكومية الروتينية لجمع البيانات، ولا سيَّما في الدراسات الاستقصائية وتعداد السكان على المستوى الوطني.»

وإلى جانب أطر العمل العالمية الخاصة باللاجئين والنازحين داخلياً، تركز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الحاجة الملحّة لتمكين المكاتب الإحصائية الوطنية — أي الجهات الفاعلة المسؤولة أساساً عن رصد التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة — من إنتاج البيانات بشأن النازحين قسْراً. ويمثّل مبدأ "ضمان عدم تخلّف أحد عن الركب" الوعدَ المركزي لخطة عام 2030، وقد أُعلِن بوضوح أنَّ اللاجئين والنازحين داخلياً والأشخاص العديمي الجنسية هم من الفئات السكانية الأشد ضعفاً وتهميشاً التي يستهدفها هذا المبدأ.[1]

ما زال الإدراج في الدراسات الاستقصائية الوطنية في مرحلةٍ أولية ويتطلَّب دعماً موجَّهاً

في تناقضٍ صارخ مع الدعوة إلى العمل التي تطلقها هذه الأُطُر العالمية، ما زالت تغطية اللاجئين والنازحين داخلياً في الدراسات الاستقصائية التي تجريها المكاتب الإحصائية الوطنية في مرحلةٍ أولية. بينما بذلت المكاتب الإحصائية الوطنية بعض الجهود لجمع البيانات بشأن النازحين قسْراً، إلا أنَّ معظم هذه الممارسات لم تُجرَ إلا عند الضرورة ولمرة واحدة فقط، أو أُجريَت على شكل دراساتٍ استقصائية بشأن الفئات السكانية النازحة قسْراً التي لم تُدمَج في الدراسات الاستقصائية الوطنية الواسعة أو لم تتسق معها. وبذلك عادةً ما تكون الأرقام التقديرية التي تُنتجها بشأن السكان النازحين قسْراً غير قابلة للمقارنة مع الإحصاءات الرسمية الوطنية. ولكن عَمَد عددٌ صغيرٌ من المكاتب الإحصائية الوطنية مؤخراً إلى وضع نماذج للدراسات الاستقصائية بشأن الفئات السكانية النازحة قسْراً، تتَّسمُ بدرجةٍ معيَّنة من قابلية المقارنة مع الإحصاءات على المستوى الوطني. على سبيل المثال، عَمَدت المكاتب الإحصائية الوطنية في كلٍّ من النيجر وتشاد وأوغندا في عام 2018 – بدعمٍ من البنك الدولي – إلى تنفيذ دراساتٍ استقصائية موجَّهة للاجئين، ومبنية على أساس الدراسات الاستقصائية الوطنية المتعلقة بالفقر.

ومع ذلك، يلبي المعيار الذهبي للإدراج الإحصائي للنازحين قسْراً عندما يُدرَجون بالكامل في الدراسات الاستقصائية الوطنية التي تُجريها المكاتب الإحصائية الوطنية عبر عيّناتٍ مُخصَّصة بأحجامٍ مناسبة، مع أسئلة ذات صلة تتعلَّق بتحديد هوية الأشخاص والشؤون اللوجستية الميدانية والجداول الزمنية المُدمَجة في عملية الاستقصاء. على سبيل المثال، عمد المكتب الإحصائي الوطني في جورجيا في عام 2018، بدعمٍ من اليونيسف، إلى إدراج النازحين داخلياً في دراسة استقصائية قطاعية متعددة المؤشرات. ولسوء الحظ، وغالباً بسبب القيود المتعلقة بالقدرات، تمكن عدد صغير جداً من المكاتب الإحصائية الوطنية من تلبية هذا المعيار الذهبي حتى تاريخه.

ففي معظم البلدان المتأثرة بالنزوح القسري، يُستثنى النازحون قسْراً بصورةٍ منهجية أو لا يُختارون بأعدادٍ كافية عند تنفيذ إجراءات أخذ العينات المُطبَّقة على الدراسات الاستقصائية الوطنية. ويعني ذلك أنَّ التحوُّل نحو إدراج النازحين داخلياً هو خطوة واعية يتعيَّن على المكاتب الإحصائية الوطنية اتّخاذها، ويشكّل ذلك تحدياً تقنياً ومالياً في إطار ممارساتها الاستقصائية الاعتيادية. ولذلك، يلزم تأمين الدعم الهادف وبناء القدرات للتأثير على هذا التحوُّل ولتمكين المكاتب الإحصائية الوطنية في هذه البلدان من إدراج السكان النازحين قسْراً في الدراسات الاستقصائية الوطنية.

بناء القدرات لضمان نتائج مستدامة

إنَّ أهمية تحقيق مثل هذا التحوُّل بما يتَّسق مع الأُطُر العالمية، وتحقيق الإدراج الإحصائي، وبناء القدرات لدى المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان المتأثرة بالنزوح القسْري، تمثّل مبادئ جوهرية لعمل مركز البيانات المشترك ومساراتٍ أساسية تنطبق على كل جوانب استراتيجية مركز البيانات المشترك للفترة 2021-2023.

والأهم من ذلك، يقدّم مركز البيانات المشترك مساعدة تقنية وبناء القدرات في أثناء العمل، بهدف دعم إدراج النازحين قسْراً في الدراسات الاستقصائية الوطنية. بالعمل الوثيق مع البنك الدولي، يدعم مركز البيانات المشترك حالياً إدراج النازحين قسْراً في الدراسات الاستقصائية الوطنية المستمرة حول الفقر في جمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا. وعلى نحوٍ مماثل، عَمَدت المكاتب الإحصائية الوطنية في بلدانٍ متعددة — بدعمٍ من البنك الدولي ومركز البيانات المشترك — إلى إدراج اللاجئين في دراساتها الاستقصائية الوطنية المتعلقة بأثر

1 https://unsceb.org/sites/default/files/imported_files/CEB%20equality%20framework-A4-web-rev3.pdf

جائحة كوفيد-19. **كما يعمل المركز بنشاط لبناء شراكاتٍ مع وكلاء عالميين آخرين لدراسات استقصائية كُبرى تنفذها المكاتب الإحصائية الوطنية.**[2] بعبارة أخرى، نسعى إلى تيسير مجموعة من المساعي السابقة التي تُفيد في تيسير إدراج الأشخاص النازحين قسْراً، لتصبح «القاعدة الجديدة» في برامج الدراسات الاستقصائية هذه.

واستكمالاً للمساعي الرامية إلى إدراج النازحين قسْراً في دراساتٍ استقصائية وطنية محددة، يعمل مركز البيانات المشترك أيضاً لتمكين المبادرات التي تعزز الوعي العام بين موظفي المكاتب الإحصائية الوطنية بشأن أهمية إدراج النازحين قسْراً في إنتاج البيانات الوطنية. ومن خلال هذه المبادرات، يجري إبلاغ المكاتب الإحصائية الوطنية بالأدوات والمعايير وآليات الدعم المتاحة. على سبيل المثال، عقد مركز البيانات المشترك شراكةً مع فريق الخبراء المعني بالإحصاءات بشأن اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية (EGRISS) الذي ينفذ ورشات عمل ودورات تدريب على الصعيدَين العالمي والإقليمي. كمثالٍ على جهود التوعية، **استضاف مركز البيانات المشترك بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بالإحصاءات بشأن اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية حلقة دراسية تسليط الضوء على أشد الفئات ضعفاً: الفجوات البيانية والإحصاءات الرسمية حول النزوح القسْري في أثناء منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات لعام 2021. شاركت الندوة الرقمية في حوارٍ مع ممثلين عن المكاتب الإحصائية الوطنية من كولومبيا والصومال وأوكرانيا والبنك الدولي بشأن فجوات في البيانات في مجال النزوح القسري، وتناولت أهمية الإحصاءات الرسمية لوضع السياسات والتخطيط الإنمائي وتصميم البرامج المستنيرة.**

بالإضافة إلى ذلك، يعمل مركز البيانات المشترك لمواصلة توعية الفرق المحلية التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي بشأن أهمية حشد الدعم على المستوى القُطري لإدراج النازحين قسْراً في الدراسات الاستقصائية التي تجريها المكاتب الإحصائية الوطنية.

وأخيراً، يدعم مركز البيانات المشترك الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات الطويلة الأجل لشمل النازحين قسْراً في الدراسات الاستقصائية الوطنية من خلال الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات أو خطط العمل المتوسطة الأجل بشأن الإحصاءات الرسمية. تشكّل الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية أداةً هامة للتخطيط المتعدد السنوات بالنسبة إلى الحكومات والمكاتب الإحصائية الوطنية، حيث أنَّها توضح رؤية تمتدُّ من خمس إلى عشر سنوات للإحصاءات الرسمية، وتُحدد المعالم البارزة لتحقيقها. فضلاً عن ذلك، تقدّم هذه الاستراتيجيات إطار عمل شامل وموحَّد لبناء القدرات بهدف تلبية أولويات محددة وتعبئة الموارد. من شأن الالتزام بهذه الاستراتيجيات أن يشكّل مؤشراً مستداماً وراسخاً للمكاتب الإحصائية الوطنية والجهات الدولية الداعمة لها – بشكلٍ أوسع من دراسةٍ أو سنةٍ واحدة – ومن شأنه أن يضمن تلبية احتياجات المساعدة بشكلٍ استباقي وضمن إطار رؤيةٍ طويلة الأجل.

2 اليونيسف للدراسات الاستقصائية القطاعية المتعددة المؤشرات (MICS)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / شركة ICF للدراسات الاستقصائية السكانية والصحية، والبنك الدولي لمعظم الدراسات الاستقصائية الوطنية المتعلقة بالفقر/المتكاملة، ومنظمة العمل الدولية لبعض الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة (LFS).

لماذا الوقت قد حان لإخراج اللاجئين من ظلال الإحصاءات

مدوَّنة للمنتدى الاقتصادي العالمي بقلم بيورن غيلساتر، رئيس مركز البيانات المشترك

في عام 2016، فرَّ دانيال وعائلته هرباً من الحرب الأهلية المندلعة في جنوب السودان ووصلوا إلى أوغندا. وبعد مرور أربع سنوات، تدهور وضعهم كلاجئين بسبب جائحة كوفيد-19. بالإضافة إلى خوفهم على صحتهم، أدَّت استجابة البلاد لتفشي الجائحة إلى إغلاق المدارس وخسائر في الوظائف على نطاقٍ واسع.

من قضايا التوظيف إلى الأمن الغذائي والصحة والمساواة، نُدرك أنَّ الجائحة قد فاقم التحديات التي يواجهها اللاجئون والنازحون داخلياً وعديمو الجنسية حول أنحاء العالم. غالباً ما ألقت الجائحة بظلالها على أولئك الأشخاص أكثر مما ألقت به على المجتمعات المضيفة لهم. يئس دانيال من البحث غير المجدي عن فرصة عمل وعاد في نهاية المطاف إلى جوبا للبحث عن وظيفة، على الرغم من قلقه بشأن سلامة أسرته.

ولكن هناك أمور كثيرة لا نعرفها عن دانيال أو عن الـ 82.4 مليون شخص من النازحين قسْراً حول العالم – بما في ذلك معلومات مفصَّلة عن أثر جائحة كوفيد-19 عليهم وعلى مجتمعاتهم. لم نفهم بالكامل كيف يعيشون حياتهم لأنَّهم في معظم الأحيان لا يُدرَجون في الإحصاءات الرسمية.

يمكن الاطّلاع على القصة الكاملة عبر الموقع الإلكتروني لمركز البيانات المشترك.

يُرجى مسح رمز (QR) هذا

الأساليب والابتكار: تُعدُّ الشراكات الدينامية مفتاحاً للعثور على طُرُقٍ جديدة لسدّ فجوات المعلومات المتعلقة بالنزوح القسْري

بعد مرور عامٍ اتسم بظهور والنزاعات وتغيُّر المناخ، يستمر عدد النازحين قسراً بالتزايد حول أنحاء العالم. من المسلّم به أنَّه يجب على الشركاء الإنسانيين والإنمائيين العمل معاً بشكلٍ أوثق لتعزيز سلامة النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة لهم، وإنشاء حلول قابلة للاستمرار بالنسبة إليهم ولكن الأمر المتعارف عليه بدرجةٍ أقل هو الحاجة إلى أخذ أوجه التعاون هذه إلى ما يتجاوز النهج الاعتيادي المباشر لسير الأمور.

وفي ما يتعلق بالبيانات، يترتب على المنظمات الإنسانية والإنمائية أن تدمج خبراتها وشبكاتها ومواردها. وينبغي لهذه الجهات الفاعلة أن تجد طُرُقاً جديدة ومبتكرة لسد الفجوات، وتحسين جودة البيانات ومشاركتها، والخروج بنظراتٍ معمقة لتوجيه العمليات والسياسات والأبحاث. غير أنَّ هذا النوع من المبادرات لا يأتي بشكلٍ تلقائي؛ بل يتطلَّب الاستثمار في المعلومات، والحفاظ على الشراكات التي تكون استباقيةً، وقابلة للتكيُّف في سياقاتٍ مختلفة، وراسخة في مواجهة المعوقات، ومتمحورةً حول الأشخاص الذين تستهدف خدمتهم. وباعتباره محفزاً وداعماً يتمتَّع بالخبرات المنهجية والتقنية، **يعقد المركز ويشرف ويحافظ على الشراكات الهامة لتهيئة الظروف الملائمة للتنمية ولاختبار الأدوات والأساليب المُبتكَرة لإنتاج البيانات وبالتالي، لتحقيق استجاباتٍ مُعزَّزة للنزوح القسري.**

وهذا النهج مُثبَت من خلال مسارات العمل الحالية التي يعتمدها مركز البيانات المشترك: 1) جمع البيانات عبر استطلاعات هاتفية عالية الوتيرة بشأن الآثار الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد-19؛ 2) تحديد الفجوات في البيانات الجغرافية المكانية؛ 3) استخدام معالجة اللغة الطبيعية والتعلُّم الآلي لزيادة إمكانية اكتشاف البيانات والتحليل.

الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة

مع ظهور جائحة كوفيد-19 وتقييد الحركة، تضاعفت الحاجة إلى البيانات الاجتماعية الاقتصادية بشأن النازحين قسْراً، إذ بات من الصعب جمعها. واستجابةً لذلك، عمل مركز البيانات المشترك مع البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإيجاد أفضل حلٍّ عملي للمساعدة في سد هذه الفجوة في البيانات في 12 بلداً (والعدد يتزايد) باستخدام الاستطلاعات الهاتفية بوتيرة عالية. وبتكييف هذا النهج لملاءمة كل سياق من السياقات، اشتمل الدعم المُقدَّم من مركز البيانات المشترك على تحديد الفرص؛ وتيسير العلاقات واتفاقيات مشاركة البيانات بين الفرق المحلية؛ وتقديم الدعم لجمع

> لقد بذلنا جهوداً عالمية باستخدام الاستطلاعات الهاتفية لفهم كيفية تأثير الأزمة على الأسَر. ونفتخر جداً أنَّه بفضل الدعم المُقدَّم من المركز [أي مركز البيانات المشترك]، استطعنا أن نشمل اللاجئين والسكان النازحين في هذه الجهود في بلدانٍ متعددة، وأنَّ البيانات والأدلة كانت ذات أهمية حاسمة في توجيه كيفية دعمنا للحكومات في أثناء بحثها في السياسات السليمة التي كانت ضرورية للتعامل مع الأزمة.
>
> **كارولينا سانشيز بارامو. المديرة العالمية، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، البنك الدولي، من حديثها عن الدعم المُقدَّم من مركز البيانات المشترك**

تمثّل الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة غالبية البيانات ذات الجودة المتوفرة بشأن النازحين قسْراً في أثناء جائحة كوفيد-19. ويتجاوز التحليل التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19 وهشاشة وضع النازحين قسْراً، إذ أنه يعرض الفروقات والمواصفات الدقيقة المرتبطة مباشرةً بالقرارات السياساتية. بشكلٍ عام، إنَّ التوليف الصادر عن مركز البيانات المشترك ليس مجرد مجموع لأجزائه. فالجهود المبذولة للتنسيق والمواءمة بين السياقات تشكّل فرصاً حقيقية لتحديد الاتّجاهات العامة وإجراء مقارناتٍ قيّمة.

توماس جين، زميل باحث في مركز التنمية العالمية

البيانات أو تحليلها. وتقريباً في جميع جولات جمع البيانات لهذه البلدان، نُفِّذَت (أو سوف تُنفَّذ) هذه الاستطلاعات المتعلقة بالسكان النازحين بصورةٍ متزامنة مع استطلاعاتٍ بشأن الفئات السكانية المُضيفة (سواءً بالاستناد إلى عيّنة تمثيلية مأخوذة على المستوى الوطني أو عيّنة تمثيلية مأخوذة من المنطقة الجغرافية نفسها). وقد سمح استعراض مركز البيانات المشترك لهذا العمل بتحقيق الاتّساق في نُهُج جمع البيانات، وأنشأ ظروفاً مؤاتية لتشارك النظرات المعمقة ومجالات البحث من سياقٍ إلى آخر.

البيانات الجغرافية المكانية

حتى قبل جائحة كوفيد-19، كان استخدام البيانات الجغرافية المكانية في التخطيط الإنمائي والاستجابة الإنسانية آخذاً في التسارُع بفضل التطوُّرات التقنية وزيادة القدرات الحاسوبية. ولكن، للاستفادة من مصادر البيانات الجغرافية المكانية التي تنتج نظراتٍ اجتماعية اقتصادية معمقة متصلة بالنزوح القسْري بشكلٍ أفضل، ومنع ازدواج الجهود وهدرها، ينبغي جمع وتقييم وتنظيم مجموعات البيانات بطريقةٍ منهجية.

يعمل مركز البيانات المشترك مع البنك الدولي لسد الفجوات في المعلومات المتعلقة ببيئات النزوح القسْري، باستخدام البيانات الجغرافية المكانية وتحليلها، إلى جانب إنشاء بروتوكولات لتقييم الاحتياجات المتعلقة بالبيانات الجغرافية المكانية، والاستخدامات المقصودة لتوجيه عملية جمع البيانات بشكلٍ أفضل. وفي أوضاع النزوح القسْري، سيجرى أوّلاً تقييم منهجي للبيانات المتعلقة بموقع وحالة البنى التحتية الرئيسية وبعض المرافق مثل المستشفيات والمدارس والطُّرُقات. ثانياً، سوف يُستخدَم هذا التقييم لقياس القيمة المُضافة للبيانات الأخرى التي يمكن الحصول عليها. فمثلاً، يمكن جمع البيانات المتعلقة بمواقع تقديم الخدمات مثل المستوصفات، مع البيانات المتعلقة بحالتها التشغيلية أو توفر أدوية محددة فيها.

غالباً ما تستخدم النُّهُج المبتكرة، لا سيَّما ما يعتمد منها على التكنولوجيا أو مصادر البيانات المستحدثة، لتلبية الاحتياجات القصيرة الأمد من دون توحيدها، ما سيسمح للمستخدمين في المستقبل بالاستفادة من تطوير هذه النهج وتطبيقها. تقدّم الجهود المدعومة من مركز البيانات المشترك نهجاً منظَّماً، بينما تتيح استجاباتٍ فورية لتلبية الاحتياجات المُلحّة. ويكمن الهدف من ذلك في جمع البيانات الجغرافية المكانية التي قد توفّر نظرةً معمقة قابلة للتطبيق بشأن أوضاع النزوح القسْري، ووضع إطار عمل يستقي المجتمع الإنساني الإنمائي منه في عمله. على سبيل المثال، يمكن أن تصبح الاستجابة الإنسانية الشاملة مضمونة في المستقبل عبر تقديم تصنيفٍ مُجمَّع لبنود البيانات الجغرافية المكانية، وتوحيد المعايير المتعلقة بتطبيق الأدوات القائمة من أجل تحسين جودة البيانات الجغرافية المكانية وقابلية مقارنتها.

التحليل النصي المؤتمت

هناك نهج آخر متاح من خلال التطوُّر التكنولوجي الحديث، ومدعوم من مركز البيانات المشترك، يكمن في تطبيق التحليلات النصية لتلخيص وتنظيم الأعداد الكُبرى من المستندات بشكلٍ مؤتمتٍ. وبينما تعمَد المنظمات الإنمائية والإنسانية إلى دمج نُهُجها بُغية الاستجابة للنزوح القسري، تعتبر البيانات والمعارف ذات الصلة الموجودة أصلاً نقطة انطلاق هامة لفاعليّة جهودها. ومع ذلك، ففي حين أنه قد تتوفّر أعدادٌ كبيرة من المستندات التي تضمُّ موادَّ مفيدة، إلا أنَّه غالباً ما يكون من الصعب الحصول عليها بسبب الطُّرُق المتبعة في أرشفتها وتصنيفها.

للتغلُّب على هذا التحدي، يدعم مركز البيانات المشترك البنك الدولي في تطبيق الأساليب المُبتكرة (مثل معالجة اللغة الطبيعية ونمذجة المواضيع والتعلُّم الآلي) بهدف تطوير أدواتٍ يمكن أن يستخدمها الباحثون ومديرو المشاريع في مختلف المنظمات بُغية العثور على معلوماتٍ تنشرها مصارف إنمائية متعددة الأطراف وجهات فاعلة أخرى. وتشتمل العملية على انتقاء مجموعةٍ فرعية من المستندات المتعلقة بالنزوح القسري (أي أقل من 10,000 مستند من بين أكثر من 300,000 في المرحلة التجريبية)، وتكميل البيانات الوصفية باستخدامها، ويقدّم أدوات فعالة للبحث في محتواها بالتفصيل (مثل الفلترة وِفق تواتر المواضيع المتعددة). إلى جانب أمورٍ أخرى، تسمح هذه الأدوات برصد نطاق وتغطية برامج المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للنزوح القسري، والتي من الممكن أن تساعد في تحديد الفجوات في الأعمال البحثية والتحليلية. ونتيجةَ الاختبارات الاستكشافية والمتكررة، يُطبِّق هذا النشاط الأساليب الحسابية القائمة لتوفير استجاباتٍ أكثر فاعليّة لأوضاع النزوح القسْري.

وعبر تنمية وتطوير برنامج عمله، يحفّز مركز البيانات المشترك التغيير والابتكار من خلال ربط أجزاء النُّظُم الإنسانية والإنمائية لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالبيانات. ويتطلَّب ذلك التزاماً واسعاً وعميقاً لفهم نطاق الفرصة المتاحة، وكذلك الفوارق الدقيقة والسياق المُفضَّل للاحتياجات المحددة. سيواصل المركز وشركاؤه هذا العمل إلى جانب المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المعنية من أجل تنشئة مجتمعٍ أكثر ترابُطاً، ما سيعزز الأساليب والنُّهُج المبتكرة ويسهّل تبادل المعارف بفعالية.

2- أعمال وأنشطة مركز البيانات المشترك: أمثلة توضيحية

أبرز الإنجازات في عام 2021

من الناحية العملية، تمحور التركيز في عام 2021 مباشرةً على تنفيذ استراتيجية مركز البيانات المشترك للفترة ما بين عامي 2021 و2023 التي اعتُمدَت مؤخراً. وتثبت الاستراتيجية الأولويات الأربع للمركز: 1) توطيد النُّظُم والمعايير؛ 2) إنتاج البيانات وتحليلها؛ 3) تعزيز الوصول الآمن والمسؤول إلى البيانات؛ 4) بناء الأدلة ومشاركة المعرفة. تحدد استراتيجية مركز البيانات المشترك كيفية تأديته لمهمته التي تنصُّ على تحسين حماية وسلامة النازحين قسراً، من خلال توفير بيانات وأدلة أفضل. بصورةٍ عامة، هناك ستة مبادئ توجّه الجهود التي يبذلها مركز البيانات المشترك: 1) الابتكار والاستدامة؛ 2) الحماية والتنوُّع؛ 3) تنمية القدرات؛ 4) النطاق والتمثيل؛ 5) الأخلاقيات المتعلقة بالبيانات؛ 6) الشراكات والتنسيق. في ظل هذه الخلفية، يُلقي القسم أدناه نظرة عامّة على مجموعة أنشطة مركز البيانات المشترك لعام 2021، موضحاً النتائج التي حققها برنامج العمل والتقدُّم المُحرَز فيه.

استعراض مجموعة الأنشطة

على الرغم من الأثر المستمر للجائحة على العمليات، وسَّع مركز البيانات المشترك مجموعة أنشطته وحقق النتائج بشكلٍ مطرد من أنشطته القائمة. وفي عام 2021، اشتمل برنامج العمل على ما يصل إلى 55 نشاطاً، بما فيها 36 نشاطاً مُنفَّذاً في 30 بلداً من البلدان المُضيفة لغالبية النازحين قسراً في العالم.

ويتماشى الدعم المُوسَّع الذي يقدّمه مركز البيانات المشترك لإنتاج وتحليل البيانات على المستوى المحلي والإقليمي مع الأولوية الاستراتيجية الثانية. وقد دعمت لجنة إدارة مركز البيانات المشترك 11 نشاطاً جديداً في برنامج العمل، على النحو المُبيَّن في الملحق رقم 1.

وقد أُنجزَت منها أربعة أنشطة بنجاح في نهاية عام 2021. وأُجريَ لكلٍّ منها استعراضٌ ختامي دقيق، حيث استُخلصَت كيفية مساهمة العمل والنتائج في الآثار الطويلة الأجل وتحديد الدروس المستقاة.

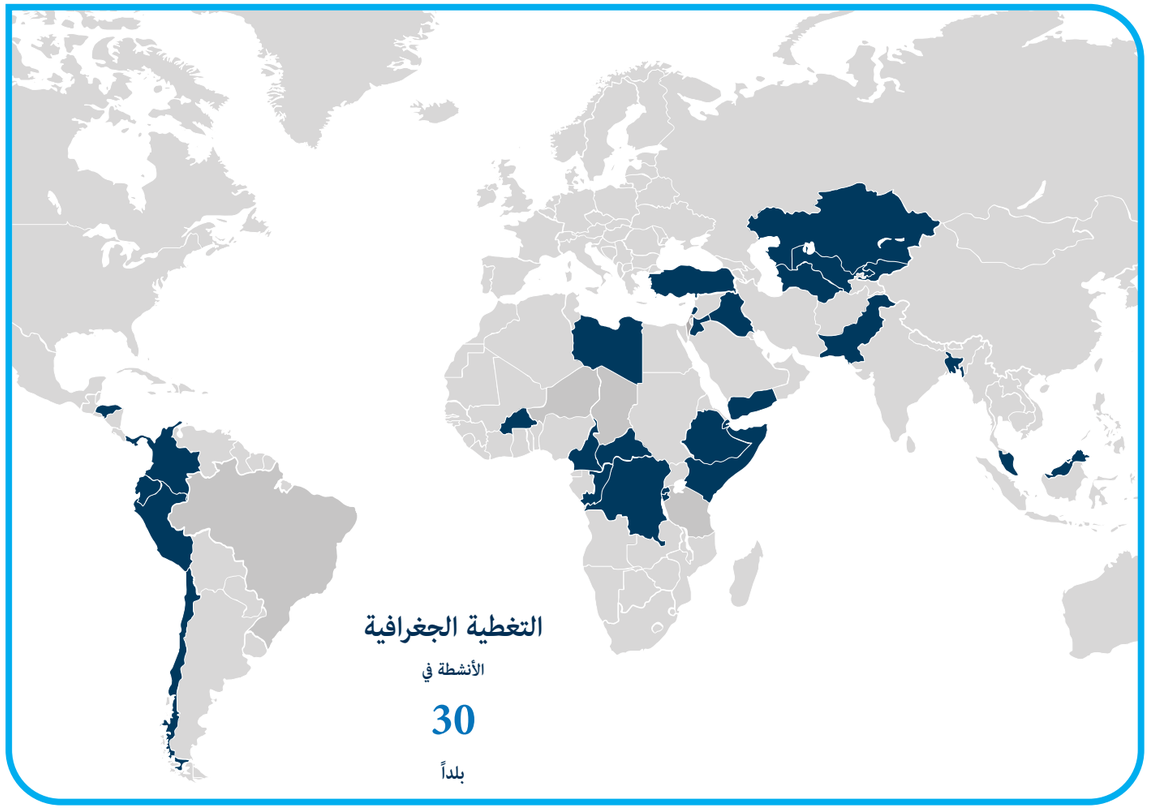

النتائج التي حققها مركز البيانات المشترك بحلول عام 2021

55
عدد الأنشطة

22 مليون
دولار أمريكي

4
أهداف استراتيجية

عدد الأنشطة لكل هدفٍ استراتيجي

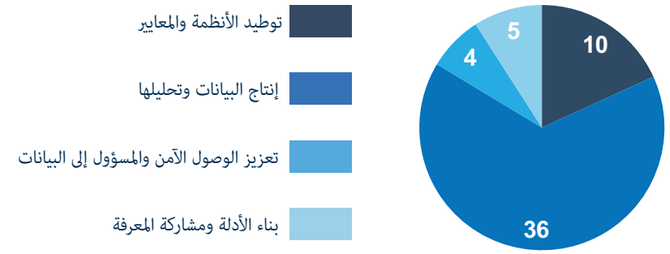

أوجه التعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية

5 مجموعات من البيانات بشأن السكان المتضررين من خلال عمليات جمع البيانات التي تجريها المنظمات الإحصائية الوطنية.

مجموعات البيانات

399 مجموعة بيانات منشورة بدعمٍ من المركز في مكتبة البيانات التفصيلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

20 مجموعة بيانات عن السكان المتضرّرين الذين تلقوا الدعم، والتي يمكن مقارنتها بالسكان غير النازحين، وتراعي أهداف التنمية المستدامة حيث يستدعي الأمر ذلك

المنشورات

2 ورقة بحثية صادرة عن مركز البيانات المشترك
1 تمهيد عن كوفيد-19 مع تحديثَين لاحقَين
9 مدوَّنات ومقالات

إصدارات دورية

18 رسالة أخبارية
13 تحديث على مراجعة المؤلفات
4 إيجازات رُبع سنوية

فعاليات علمية

2 مؤتمر بحثي
7 ندوات / ندوات رقمية

النواتج بالأرقام أكتوبر 2019 إلى ديسمبر 2021

ما هو الفرق الذي يصنعه مركز البيانات المشترك؟

فهم تأثير جائحة كوفيد-19 على النازحين قسْراً. في عام 2021، ساعد مركز البيانات المشترك في إحراز تقدمٍ في المعارف المتعلقة بالأثر الاجتماعي الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 نحو النازحين قسْراً. وقد جُمعَت مجموعة غنية بالبيانات عبر الجهود التي بذلها البنك الدولي في ستة بلدان، بالاستفادة من التحسينات في وسائل التكنولوجيا وتقنيات جمع البيانات. أصدر مركز البيانات المشترك – استناداً إلى نحو 100,000 مقابلة مع أُسرٍ نازحةٍ وسكانٍ من المجتمعات المضيفة – تقريراً بعنوان تلبية النداء: نازحون قسْراً في أثناء الجائحة، مع تحليل الاستنتاجات الأوَّلية في البلدان الثمانية الأولى التي استخدمت هذا النهج (أي بنغلاديش، وتشاد، وجيبوتي، وإثيوبيا، والعراق، وكينيا، وأوغندا، واليمن). ومع مرور أشهر السنة، ساعد مركز البيانات المشترك في تنفيذ مزيدٍ من جولات جمع البيانات والتحليل وسمح بتغطية بلدانٍ إضافية. بالإضافة إلى ذلك، أُتيحَت الإيجازات والتقارير الفردية للعموم عن بُلدانٍ مثل بوركينا فاسو والعراق، ويتسنّى الوصول إلى البيانات المجموعة في مكتبة البيانات التفصيلية الخاصة بالبنك الدولي. وتُبذَل الجهود حالياً للتوسُّع في البلدان والجولات، والمواءمة بين البيانات، وتمكين المقارنات بين البلدان، ودعم تحليلاتٍ عالمية أفضل، وتحسين الاستجابات لتأثيرات الجائحة في البلدان المضيفة.

تنظيم الإحصاءات الخاصة بالنزوح وبناء القدرات ذات الصلة. لقد ساعد العمل على فهم السلامة الاجتماعية الاقتصادية للسكان النازحين ومضيفيهم في أثناء الجائحة أيضاً في رفع المعايير المتعلقة بالشمول الإحصائي للنازحين قسْراً في الاستطلاعات الوطنية. وساند مركز البيانات المشترك الأنشطة التي أحاطت بإدراج النازحين قسْراً في الاستطلاعات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية التقليدية في جمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا. ويتجلّى ذلك في مجموعةٍ من الأنشطة الجديدة لعام 2021، والتي ستُجمَع في إطارها البيانات من قِبل المكاتب الإحصائية الوطنية في ستة بلدان هي الأردن وهندوراس وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأربع دول من آسيا الوسطى. **تسمح هذه الفرص ببناء قدرات المؤسسات الوطنية سعياً إلى التأكُّد من استدامة الإدراج التلقائي للنازحين قسْراً في الاستطلاعات الدورية.** إنّ الدعم الذي يقدّمه مركز البيانات المشترك لفريق الخبراء المعني بالإحصاءات بشأن اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية (EGRISS) بُغية تشجيع وتنفيذ المعايير الموصى بها في الاستطلاعات الإحصائية لمختلف المجموعات السكانية هو دعمٌ مكمّلٌ للأنشطة الجارية على المستوى القُطري.

إتاحة البيانات والأدلة المتعلقة بالنزوح وتمكين صانعي السياسات من الوصول إليها. لقد بدأ مركز البيانات المشترك بتوجيه الاستنتاجات والتجارب نحو صانعي السياسات. وعند انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للمسؤولين المتعلق بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في نوفمبر - ديسمبر 2021، في مناسبتَين مختلفتَين، شارك المركز خبراته المُستقاة من تشاد وكذلك الدعم المُقدَّم إلى فريق الخبراء المعني بالإحصاءات بشأن اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية (EGRISS) لتشجيع تحقيق شمولٍ أوسع للاجئين في الإحصاءات الوطنية. كما شارك المركز استنتاجاتٍ ملموسة تتناول كيف أبلى اللاجئون والنازحون داخلياً في أثناء الجائحة في بلدانٍ منها بنغلاديش وجيبوتي وإثيوبيا والعراق واليمن.

وفي ما يتعلَّق بالنازحين داخلياً، ساهم المركز في التوصيات المتعلقة بالبيانات والأدلة في التقرير الصادر عن الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي. ودعا هذا التقرير الصادر عن الفريق الرفيع المستوى والمُقدَّم للأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2021 إلى اعتماد نهجٍ يعترف بالحلول المتعلقة بالنزوح الداخلي كأولوية تنموية تعتبر المسؤولية الوطنية ضرورية لها. كما يمتدّ التزام مركز البيانات المشترك ليشمل خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي. وتعترف الخطة بالحاجة إلى البيانات الاجتماعية الاقتصادية لوضع برامج إنمائية، وترسيخ المسؤولية الوطنية عبر تحقيق الشمول الإحصائي للنازحين داخلياً، والاعتماد على المعايير التي وضعها فريق الخبراء المعني بالإحصاءات بشأن اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية (EGRISS) في الاستطلاعات الوطنية والدولية.

توحيد النُّهُج للوصول إلى البيانات بمسؤولية. استمر المركز في عام 2021 بمساهمته في عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الوصول إلى البيانات بمسؤولية، في إطار استراتيجية تحويل البيانات للفترة 2020 – 2025، مع نمو مكتبة البيانات التفصيلية وتعزيز أنظمة وعمليات البيانات الداخلية. يمكّن ذلك المفوضية من إدارة البيانات واستخدامها ومشاركتها بكفاءة ومنهجية، وكذلك من رصد نوعية البيانات وتحسين جودتها. وفي الوقت نفسه، وسَّع مركز البيانات المشترك التزامه ليشمل المجتمع الإنمائي والإنساني، مُعتزماً بناء التوافق بشأن كيفية المواءمة بين النُّهُج

تحقيق المعيار الذهبي لإدراج النازحين قسْراً في الاستطلاعات الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يُعدّ نحو 15 في المائة من السكان المحليين في جمهورية أفريقيا الوسطى من النازحين داخلياً (ما يُقدَّر بحوالي 717,000 شخص حتى ديسمبر 2020)، ولكنْ يُفتقر إلى البيانات المفصَّلة حول هذه الفئة السكانية الضعيفة. ويعكف المعهد الإحصائي الوطني حالياً على إعداد الدراسات الاستقصائية المُنسَّقة عن الظروف المعيشية للأسر بُغية تقديم بياناتٍ تمثيلية على المستوى الوطني تتعلّق بالرفاه والفقر وعدم المساواة لدى الأسر.

مع أنَّ الدراسة الاستقصائية القادمة ستشمل النازحين داخلياً بحكم نطاقها الوطني، إلاّ أنّ إجراء تحليلٍ لوضع الأشخاص النازحين داخلياً لم يكن متوقعاً. دون القيام بالتخطيط وإدخال تحسينات على تصميم الدراسة الاستقصائية، قد تكون عيّنة النازحين داخلياً غير كافية، وقد يفتقر الاستبيان لنماذج هامة تُفيد في تحديد النازحين داخلياً بشكلٍ كافٍ، وفي تقييم التحديات والفرص الاجتماعية الاقتصادية المحددة الماثلة أمامهم.

من خلال بناء القدرات وتوفير الدعم التقني والمالي من الفريق المعني بالفقر في البنك الدولي ومركز البيانات المشترك، يعكف المعهد الإحصائي الوطني على توسيع عيّنة النازحين داخلياً، وتعزيز محتوى الاستبيان المتعلق بالنزوح، الأمر الذي يُغني المعلومات التي تُجمَع في أثناء الدراسة الاستقصائية من أجل الاسترشاد بها في الاستجابة الوطنية للنزوح الداخلي. كما ساعد مركز البيانات المشترك الجهات المعنية الحكومية والتنموية والإنسانية المتعددة، في تنسيق الدراسة الاستقصائية بصورةٍ أفضل، ما أدّى إلى مشاركة المعلومات بشأن المواقع التي يوجد فيها النازحون داخلياً، وما دفع – في بعض الحالات – بشركاء إدارة المخيمات إلى تيسيرٍ عمل جامعي البيانات في المكاتب الإحصائية الوطنية بشكلٍ فاعل.

> قد يكون احتكار البيانات مضراً لأنَّه يمنع استخدامها بصورةٍ كافية في تصميم السياسات والعمليات والبرامج والأبحاث — ما يحدُّ من إمكانية تغذية الأدلة لعمليات صنع القرار المتعلقة بالنزوح القسْري. يركّز الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين واستراتيجية تحويل البيانات للفترة 2020–2025 الصادرة عن مفوضية اللاجئين كلاهما على عمليتي صناعة السياسات ووضع البرامج المدعومتين بالأدلة، إلى جانب اعتماد مبادئ الحماية والخصوصية ذات الصلة. نحن ملتزمون بالعمل مع شركاء آخرين لمشاركة معرفتنا وممارساتنا بُغية تمكين مؤسساتهم ومنظماتهم من اعتماد نُهُجٍ مماثلة.
>
> **فيليبو غراندي، المفوّض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أمام المجلس الاستشاري الاستراتيجي لمركز البيانات المشترك عام 2021**

وتوحيد معاييرها من أجل الوصول إلى البيانات بمسؤولية وأمان. وبفضل المجلس الاستشاري الاستراتيجي لمركز البيانات المشترك، وُلِدَ زخمٌ إيجابي في سبتمبر 2021 حيث قدّم المفوض السامي دعمه عبر مشاركة خبرات مفوضية اللاجئين حتى تاريخه، وشجَّع الجهات المعنية على الانضمام إلى هذه الجهود. **يُسخِّر مركز البيانات المشترك طاقاته في هذا المجال عبر بناء شراكاتٍ جديدة وتغذية الأعمال القائمة من أجل تعزيز المعارف والموارد المجتمعية المتعلقة بتنظيم البيانات التفصيلية وعدم الكشف عن هوية مصدرها ونشرها.** وبالاستناد إلى الأسس التي أرساها العمل الداخلي للمفوضية، يعمل مركز البيانات المشترك على ربط المنظمات في ما بينها، والتماس خبراتها، وتخصيص مساحاتٍ آمنة للمناقشات التقنية بهدف بناء شبكة من الممارسين الضليعين بالبيانات المتعلقة بالنزوح القسْري.

> يتفاعل مركز البيانات المشترك مع الحكوماتَ في عمله بسبلٍ جديدة... في كيفية جمع البيانات خصوصاً بشأن الأشخاص المتضررين من النزوح القسْري.
>
> **ساره سميث، رئيسة إدارة مبادرة اللاجئين، مؤسسة "كونراد إن. هيلتون"**

لمحة عن إنجازات مركز البيانات المشترك لعام 2021

تُظهر أبرز الإنجازات الموضحة أعلاه أنَّ الجهود التي بذلها مركز البيانات المشترك في أولوياته الاستراتيجية الأربع - توطيد الأنظمة والمعايير، وإنتاج البيانات والتحليل، وتعزيز الوصول إلى البيانات بأمانٍ ومسؤولية، وبناء الأدلة ومشاركة المعرفة - هي جهودٌ يعزز بعضها بعضاً. لتوضيح برنامج العمل توضيحاً أوسع، تلخّص الصفحات التالية 10 من الأنشطة المتواصلة البالغ عددها 55 نشاطاً، والتي تشكّل أمثلة أكثر تفصيلاً عن الإنجازات ضمن الأولويات الاستراتيجية الأربع.

مشاركة المعرفة. لقد بُذلت جهودٌ كبيرة استعداداً للمؤتمر البحثي الثاني لمركز البيانات المشترك بشأن النزوح القسْري. ومن بين 150 وثيقة مُقدَّمة، وقع الاختيار على 24 ورقة بحثية، مع إيلاء الأولوية للأوراق التي تعالج مسائل بحثية مثيرة للاهتمام وفريدة من نوعها، ومع اعتماد منهجياتٍ قوية، قائمة غالباً على الابتكار والتحليل. وألقى المؤتمر البحثي الضوء على «التدفق الغزير» للأبحاث الاجتماعية الاقتصادية بشأن النزوح القسْري، وأكَّد على الدور الذي يضطلع به مركز البيانات المشترك كمساهمٍ قيّمٍ في زيادة البيانات والتحاليل المتعلقة بالنزوح القسْري. وقد نُظِّمَت الفعالية افتراضياً بالشراكة مع جامعة الأنديز وقسم الأبحاث في البنك الدولي.

تطوير المعايير الإحصائية بشأن عديمي الجنسية

الدافع

نظراً لمجموعةٍ من الأسباب السياسية والتقنية والعملياتية، تعاني بُلدان كثيرة إما في إنتاج تقديراتٍ عن عديمي الجنسية تكون قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، أو في الإبلاغ عن أي إحصاءاتٍ بشأنهم على الإطلاق. بالتالي، يتعارض عدد الأشخاص العديمي الجنسية – المُقدَّر عالمياً بـ 10 مليون والمشار إليه عادةً ولكن دون التحقُّق منه – تماماً مع رقم 4.2 مليون (تقرير الاتّجاهات العالمية، 2019) الذي تمكَّنت مفوضية اللاجئين — وهي المسؤولة عالمياً عن تجميع الأرقام الوطنية — من تأكيده، والذي تفترض أنَّه رقم تقديري أدنى بكثير من الواقع.

وفي هذه المرحلة، يفتقر المجتمع الإحصائي الدولي للمفاهيم والتعريفات والأساليب الإحصائية الثابتة حول ظاهرة انعدام الجنسية، وبالتالي يُترك للمنتجين الإحصائيين الحكوميين مطلق الحرية عند ترجمة أُطُر العمل القانونية السارية إلى أُطُرٍ إحصائية.

وتُعدُّ البيانات المُحسَّنة بشأن انعدام الجنسية والأشخاص العديمي الجنسية حاسمةً في التوعية بشأن هذه القضية الهامّة ودعم تطوير السياسات القائمة على الأدلة على المستوى الوطني. ويتمثَّل الهدف النهائي من تعزيز الأدلة المتعلقة بالسكان العديمي الجنسية في تحسين سلامتهم وإدماجهم وإحراز التقدم نحو حل مشكلة انعدام الجنسية في حد ذاتها.

النشاط

في عام 2018، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى إدخال تحسيناتٍ في البيانات والتقديرات المتعلقة بالسكان العديمي الجنسية. استجابةً لدعوته، تولّت مجموعة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمَعنية بانعدام الجنسية إنشاء مجموعةٍ فرعية للبيانات، برئاسةٍ مشتركة بين مفوضية اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأوصت بالبدء بمسارَي عمل متكاملين:

مسار العمل *1*: تحسين القياس المباشر لانعدام الجنسية: إعداد التوصيات الدولية بشأن الإحصاءات المتعلقة بعديمي الجنسية (IROSS) – تحت إشراف فريق الخبراء المعني بالإحصاءات بشأن اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية – لتُرفَع إلى اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في عام 2023 من أجل إقرارها. ومن شأن هذه التوصيات أن تزوّد المكاتب الإحصائية الوطنية بالمعايير والمقاييس التقنية بهدف تسهيل إنتاج الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالأشخاص العديمي الجنسية.

مسار العمل 2: تحسين عملية التقدير غير المباشر لانعدام الجنسية: تحديد وتطوير المنهجيات من خلال الخبرة والمعرفة المجتمعية وتقنيات النمذجة المبتكرة، على سبيل المثال، من أجل الحصول على تقديراتٍ تقريبية مُحسَّنة وقابلة للمقارنة حيث لا تُتاح إمكانية القياس المباشر بعد.

النتائج المتوقعة

- الإحصاءات السكانية المُحسَّنة تعزز القدرة على دعم ومناصرة الأشخاص العديمي الجنسية.

النواتج المتوقعة للنشاط

1- المعايير الإحصائية الدولية والتوجيه التقني بشأن انعدام الجنسية مدعوماً من اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة.
2- لتوثيق والإرشاد بشأن منهجيات احتساب التقديرات غير المباشرة القابلة للتكرار بشأن أعداد السكان العديمي الجنسية.

الجهة المُستفيدة

السكان العديمو الجنسية

المُستخدِم المستهدف

الحكومات، ولا سيَّما المكاتب الإحصائية الوطنية، والبنك الدولي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمات الإقليمية والدولية.

الأثر

تحسين سلامة وحماية وإدماج الأشخاص عديمي الجنسية، وكذلك إحراز التقدم في إيجاد حل لمشكلة انعدام الجنسية في حد ذاتها، عبر توفير بيانات وأدلة أكثر وضوحاً.

الميزانية

557,500 دولار أمريكي

الجدول الزمني

2020 - 2023

الإنجازات الرئيسية منذ بدء النشاط

في ديسمبر من عام 2021، عمدت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة إلى إدراج الإحصاءات المتعلقة بانعدام الجنسية رسمياً في وثيقة اختصاصات فريق الخبراء المعني بالإحصاءات بشأن اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية (EGRISS). واشتمل توسيع الاختصاص هذا على إعداد توصياتٍ بشأن الإحصاءات المتعلقة بانعدام الجنسية، والتي تشرف عليها حالياً مجموعةٌ فرعية من فريق الخبراء تتألف من ممثلين عن 19 بلداً. وشكّلت الفعالية الجانبية التي نظّمها فريق الخبراء (EGRISS) للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في مارس 2021، بعنوان «ضمان عدم تخلف أحد عن الركب: تحسين الإحصاءات المتعلقة بانعدام الجنسية»، فرصةً لنشر هذا المجال الجديد لعمل فريق الخبراء على مستوى المجتمع الإحصائي الدولي، وبخاصةٍ ما يقرب من 100 مشارك.

كما أنَّ التطوير التقني للتوصيات الدولية بشأن الإحصاءات المتعلقة بانعدام الجنسية (IROSS) قد أحرز التقدم أيضاً في عام 2021، بين مجموعةٍ للصياغة تتألَّف من خبراء وطنيين ودوليين بارزين. وقد صيغَ أوَّل مشروعٍ موحَّد، ونشرت المجلة الإحصائية (Statistical Journal) الصادرة عن الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية (IAOS) مقالاً يلخص التقدُّم المُحرَز حتى تاريخه لإذكاء الوعي داخل المجتمع الإحصائي. بالإضافة إلى ذلك، أُعدَّ تقرير رسمي بشأن التقدُّم المُحرَز في عام 2021، وقُدِّمَ للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة لمناقشته في أثناء دورة عام 2022، مع تولّي المكتب الوطني للإحصاءات في كينيا قيادة العرض نيابةً عن الفريق. ويلخّص التقرير التقدُّم المُحرَز حتى تاريخه، ويُبرز العناصر الرئيسية لمسودة التوصيات التماساً للآراء والتوجيهات من اللجنة للمساعدة في وضع الصيغة النهائية للمسودة. ومن المتوقع أن تُقدَّم التوصيات الدولية بشأن الإحصاءات المتعلقة بانعدام الجنسية (IROSS) إلى اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة في جلستها لعام 2023 بُغية إقرارها. بالتوازي مع ذلك، استمر العمل على منهجيات النمذجة غير المباشرة لتحسين التقديرات المتعلقة بانعدام الجنسية على النحو المخطط له، وتوصل إلى استكشاف دقيق لمشهد البيانات الموجودة ومنهجيات التقدير ذات الصلة.

يمكن الاستماع إلى الندوة الرقمية التي نظّمها مركز البيانات المشترك-فريق الخبراء المعني بالإحصاءات بشأن اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية في أثناء المنتدى العالمي للبيانات لعام 2021 حول هذا الموضوع.

يُرجى مسح رمز (QR) هذا

Joint Data Center on Forced Displacement

التحليل النصي المؤتمت لمركز البيانات المشترك حول النزوح القسْري

الدافع

تأسَّس مركز البيانات المشترك بهدف تعزيز قدرة الجهات المعنية على اتّخاذ القرارات استناداً إلى الأدلة في الوقت المناسب، والتي من شأنها أن تعزز رفاه السكان النازحين داخلياً. وتشتمل الجهات المعنية على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف — البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية — التي تضطلع بدورٍ حاسمٍ في تمويل وتنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بأصحاب المصلحة لديها. في عام 2016، أصدرت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بياناً مشتركاً أعربت فيه عن التزامها بالعمل معاً، وعن استجابتها لأزمة النزوح القسْري العالمية في إطار الولاية المؤسسية لكلٍّ منها. وبالتالي، يحمل تحسين توفر ونوعية وصلة جمع البيانات والتحليلات المتعلقة بالنزوح القسْري بالنواحي التشغيلية، غايةً وفائدةً مشتركتين لمركز البيانات المشترك والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. إنَّ فهم مضمون الأبحاث والعمل التشغيلي وتطوّرها في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف فهماً أفضل من شأنه أن يقدّم نظراتٍ معمقةً قيّمة تتعلّق بكيف وأين ينشأ النزوح القسْري، ويُستخدم لإرشاد المشاريع والبرامج الإنمائية.

النشاط

تستثمر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف موارد ضخمة في النواتج البحثية وتهدف إلى إتاحة وثائق المشروع للعموم. وقد يُظهر التحليل والرصد الدوري لنطاق هذه الوثائق وتغطيتها إلى أي حد جرى شمل القضايا المرتبطة بالنزوح القسْري في الأعمال التحليلية والتشغيلية، بمرور الوقت ولكل بلدٍ من البلدان. وبالنظر إلى الكمّ الهائل من المعلومات المتوفرة، لا يمكن إجراء هذا النوع من التحليل إلا بتطبيق التقنيات المتقدّمة للتعلُّم الآلي والذكاء الاصطناعي، مثل معالجة اللغة الطبيعية.

النتائج المتوقعة

- مجموعة شاملة من وثائق المشاريع والوثائق التحليلية تنشرها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في ما يتعلّق بالنزوح القسْري.
- تحليل يتناول الطريقة التي اعتمدتها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، على مر الزمن وفي مختلف البلدان، لمعالجة النزوح القسْري والقضايا ذات الصلة.
- استخدام أدوات التعلُّم الآلي المفتوح المصدر وأدوات معالجة اللغة الطبيعية لاستخلاص وتنظيم وتحليل ورصد المعلومات المحتواة في كميةٍ ضخمة من الوثائق المتاحة للعموم.

المُخرَجات المتوقعة للنشاط

1- البرامج النصية (مثل «جوبيتر نوتبوك») المُستخدَم لمعالجة الوثائق ونمذجتها.
2- واجهة لبرمجة التطبيقات توفر نواتج لنماذج تضمين الكلمات.
3- قاعدة بيانات بالوثائق التي تنتجها/تنشرها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع مكوّنات الموضوع وعناصر أخرى للبيانات الوصفية.
4- تقرير تقني وتحليلي يصف النهج المُتَّبع ويعرض النتائج الرئيسية لعمل النمذجة.
5- منصة نشر تتألَّف من صورٍ تفاعلية ونظام اكتشاف الوثائق، تُصنَّف بأنَّها منتَج مشترك للبنك ومفوضية اللاجئين ومركز البيانات المشترك.
6- مدوَّنة واحدة أو أكثر تمثّل أكثر النتائج صلةً.

الجهة المُستفيدة

مديرو المشاريع، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والجهات المانحة، وشركاء التنمية، وصانعو السياسات، والباحثون.

المُستخدِم المستهدف

المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي؛ وشركاء آخرون في المجال الإنساني والإنمائي، يعملون في مهام العمليات والسياسات والأبحاث.

الأثر

دعم مراقبة نطاق وتغطية مشاريع وبرامج المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في ما يتعلق بالنزوح القسْري؛ وتحديد الفجوات في أعمالها البحثية والتحليلية؛ وتزويد الباحثين ومديري المشاريع بالأدوات اللازمة لاكتشاف المعلومات المفيدة بسهولة في مخزون المعارف الهائل هذا.

الميزانية

95,000 دولار أمريكي

الجدول الزمني

2021 - 2020

الإنجازات الرئيسية منذ بدء النشاط

Joint Data Center on Forced Displacement

aوتلخيص كميات كُبرى من النصوص المتعلقة بالنزوح القسْري، وتقديم وصفٍ مفصَّل للطريقة التي اعتمدتها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، على مر الزمن وفي مختلف البلدان، لمعالجة النزوح القسْري والقضايا ذات الصلة. وأجرى الفريق حلقتَين دراسيّتَين (حلقة موجَّهة لمفوضية اللاجئين، وأخرى موجَّهة لمركز البيانات المشترك) لاستعراض الأداة والنتائج. كما أُجريَت مشاورات مع فريق تصميم المواقع الإلكترونية في مركز البيانات المشترك من أجل تقييم إمكانية استضافة هذه الأداة على الموقع الإلكتروني للمركز.

لمزيدٍ من المعلومات حول نشاط «التحليل النصي المؤتمت لمركز البيانات المشترك حول النزوح القسْري»، يرجى زيارة الرابط هنا.

يُرجى مسح رمز (QR) هذا

سد الفجوات في المعلومات المتعلقة بالسكان النازحين قسْراً باستخدام البيانات الجغرافية المكانية

الدافع

من الضروري أن تُلبّى الحاجة إلى معلوماتٍ آنية ودقيقة بشأن الأشخاص والبنية التحتية والخدمات والبيئة من أجل التخطيط الإنساني والتدخُّلات الإنمائية. فالانقطاع الذي سببته جائحة كوفيد-19 قد زاد من الحاجة إلى المعلومات وفي الوقت نفسه فاقم من صعوبة جمعها. فجمع المعلومات واستخدامها ضروري لسير العمليات الإنسانية والإنمائية التي تفلح في تحسين حياة الأشخاص المتضررين من النزوح القسْري. وفي الواقع، يمكن الاسترشاد بهذه المعلومات لتصميم النشاطات السياساتية التي تهدف إلى تحسين سُبُل العيش لهذه المجموعات الضعيفة. وبينما استخدمت منظمات كثيرة مصادر البيانات الجغرافية المكانية، غالباً ما لم تُجمَع أو تُقيَّم أو تُنظَّم هذه البيانات في سياقات النزوح القسْري بطريقةٍ منهجية، مما صعّب إطلاق المشروع وتقييمه وتنفيذه.

النشاط

يهدف النشاط إلى تحديد البيانات وتوثيقها وسد الفجوات فيها باستغلال وسائل التكنولوجيا الجغرافية المكانية في سلسلةٍ من السياقات المتعلقة بالأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين. سيجري جمع وأرشفة وتنظيم وتوفير البيانات الجغرافية المكانية عبر المنصات المرتبطة بمركز البيانات المشترك من أجل دعم جهود جمع البيانات الحالية التي تبذلها مكاتب الإحصاء الوطنية والمنظمات الإنسانية والإنمائية وغيرها من الجهات المعنية. وبينما قد يبدو الجانب البحثي للبرنامج أوسع من ذلك، إلا أنَّ جمع البيانات وتحسين نوعيتها سيركّز على البنية التحتية المادية التي يمكن تحديدها في صور الأقمار الصناعية.

النتائج المتوقعة

- تحديد وتوثيق الفجوات في البيانات التي يمكن سدّها باستخدام مصادر البيانات الجغرافية المكانية في مجموعةٍ من سياقات النزوح القسْري.
- سد هذه الفجوات من خلال جمع وأرشفة وتنظيم ونشر البيانات الجغرافية المكانية.

المُخرَجات المتوقعة للنشاط

1- حزَم بيانات لكلٍ من المواقع ذات الأولوية.
2- مصادر بيانات عامة مُحدَّثة.
3- منتجات رسم الخرائط.
4- عروض توضيحية ومواد توعية.
5- مشاركة روابط لفهارس البيانات حيث يتم تنظيم البيانات.
6- توثيق منهجي بشأن استخدام البيانات الجغرافية المكانية في سياقات النزوح القسْري.

الجهة المُستفيدة

النازحون داخلياً واللاجئون والمجتمعات المُضيفة

المُستخدِم المستهدف

المكاتب الإحصائية الوطنية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي والشركاء

الأثر

تحسين وتوحيد عملية جمع مجموعات البيانات الأساسية المحددة في سياق النزوح القسْري، وعرض التطبيق في أربعة سياقات جغرافية مختلفة.

الميزانية

100,000 دولار أمريكي

الجدول الزمني

2021 - 2020

الإنجازات الرئيسية منذ بدء النشاط

تولّى فريق دعم العمليات الجغرافية المكانية التابع للبنك الدولي (GOST-DECAT) قيادة هذا النشاط وكلّف قسم المعلوماتية الجغرافية لرصد الأرض في جامعة سالزبورغ بتحديد وتوثيق الاحتياجات الجغرافية المكانية في سياقات النزوح القسْري. وأجرى الفريق مشاوراتٍ عدّة مع جهاتٍ فاعلة في المجال الإنساني والإنمائي تعمل في سياقات النزوح، وأسفرت هذه المشاورات عن إصدار مسودة قائمة بالبيانات الجغرافية المكانية الموجودة والمتوفرة في سياقات النزوح. ووُضعت مسوَّدة لتقريرَيْن يلخّصان حالة البيانات الجغرافية المكانية في أوضاع النزوح القسْري ومنهجية تقييم اكتمال البيانات في مجالٍ محدد، وتتم حالياً مراجعتها من قبل فريق تقني داخلي.

تعرّفوا أكثر على هذا النشاط بشأن «سد الفجوات في المعلومات المتعلقة بالسكان النازحين قسْراً باستخدام البيانات الجغرافية المكانية»

يُرجى مسح رمز (QR) هذا

تشاد:

اللاجئون في تشاد - المضي قُدُماً

الدافع

- على مدى العقد الماضي، تأثَّرت تشاد بصورةٍ كبيرة بالنزوح القسْري. وتستضيف تشاد 480,000 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء من السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومؤخراً من نيجيريا. وقد بقيت معظم هذه المجموعات في تشاد لأكثر من خمس عشرة سنة. بالإضافة إلى ذلك، هناك ما يُقدَّر بنحو 240,000 نازح داخلياً وأكثر من 30,000 عائد إلى تشاد، ما يزيد من الضغط الذي يرزح تحته الاقتصاد الهش أصلاً في البلاد. وقد زاد الأثر الناتج عن جائحة كوفيد-19 من ضعف اللاجئين، لا سيَّما النساء والفتيات والأطفال منهم.

- تستضيف تشاد اللاجئين على خلفية سياقٍ محلي معقد، بما أنَّها تعدُّ من بين أشدّ البلدان فقراً في العالم بمؤشرات متدنية جداً في التنمية البشرية. وبالتالي، لا تقتصر الحاجة الملحّة على التعامل مع الوضع الراهن بل أيضاً على تطوير القدرة لإدارة هذه التدفقات المتكررة للاجئين على المدى الطويل. إنَّ الانتقال من نهج المساعدة الإنسانية إلى نهج التنمية والإدماج لإدارة وضع اللاجئين يتطلَّب فهماً عميقاً لسلامة ووسائل كسب الرزق للاجئين والمجتمعات المحلية والسكان التشاديين.

وساهمت الأعمال التحليلية في تغذية الحوار بشأن السياسات عبر تقديم أدلة مؤكدة من مصدرٍ فريدٍ للبيانات، مُصمَّم خصيصاً لإتاحة مقارنة مستويات السلامة بين اللاجئين والقُرى المُضيفة والسكان التشاديين. وتوسَّعت هذه الدراسة التي أُجريَت للفترة بين عامي 2018 و2019 بعنوانتحقيق عن استهلاك الأسر والقطاع غير الرسمي في تشاد (ECOSIT4) لتشمل عيّنة تمثيلية عن اللاجئين والمضيفين مع جمع البيانات المتعلقة بالسكان التشاديين.

النشاط

تولّى المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية والإحصائية (INSEED) تنفيذ الأعمال التحليلية المستندة إلى بيانات من الدراسة الاستقصائية بشأن

- الاستهلاك الأسري والاقتصاد غير الرسمي في تشاد (ECOSIT4) للفترة 2018/2019، والدراسة الاستقصائية بشأن أُسَر المجتمعات اللاجئة والمضيفة في تشاد (RHCHS) للفترة 2018/2019. وتمثل العيّنة التي أُخِذَت لإجراء الدراسة الاستقصائية بشأن اللاجئين المجموعتَين الرئيسيتَين للاجئين في البلاد (اللاجئون السودانيون في الشرق ولاجئو جمهورية أفريقيا الوسطى في الجنوب) والقُرى المُضيفة. وبالاستناد إلى مجموعة البيانات الفريدة هذه، يهدف العمل التحليلي إلى:

- استعراض النهج الحالي الذي تعتمده الحكومة لإدارة وضع اللاجئين في تشاد.
- فهم الوضع الخاص بمجموعات اللاجئين القادمين من السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى لإبراز الحاجة إلى برامج مساعدة مُصمَّمة لمختلف المجموعات الاجتماعية السكانية.
- استكشاف أوجه التفاوت في الرفاه الاقتصادي ضمن كل مجموعة من مجموعات اللاجئين، مثل مدى اتساع توزّع الاستهلاك وأسباب نجاح مجموعات معيّنة أكثر في التكيُّف بينما تتخلّف مجموعات أخرى عن الركب.
- فهْم وضع اللاجئين في سياق رفاه السكان التشاديين، عبر مقارنة الرفاه النقدي وغير النقدي للاجئين قياساً على المجتمعات المضيفة ومُجمل السكان التشاديين.

ويتمثَّل الهدف الإجمالي في إرشاد صانعي السياسات (أي حكومة تشاد) والمجتمعات الإنمائية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي ومفوضية اللاجئين، بشأن السياسات والبرامج المناسبة لإدارة وضع اللاجئين في تشاد. وعُرضَت الاستنتاجات على الحكومة والشركاء في مجال التنمية باعتبارها نواتج مبنية على الأدلة في عملية صناعة السياسات، وسوف تتم مشاركتها مع الفريق المحلي التابع للبنك الدولي، وفريق المفوضية، وجهات مانحة أخرى في تشاد، بُغية دعم تصميم وتنسيق المشاريع.

النتائج المتوقعة

- يمكن اعتبار مجموعة البيانات أساساً لأعمالٍ تحليلية إضافية تتعلَّق برفاه النازحين قسْراً وأوضاعهم من حيث الدخل.
- تقرير تسترشد به العمليات في تشاد ومنطقة الساحل ويهدف إلى تحسين رفاه الأشخاص النازحين قسْراً والحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية.
- تنفيذ مشروع البنك الدولي لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة، الذي يستند على البيانات والتقرير الصادرين بموجب هذا النشاط.

النواتج المتوقعة للنشاط

1- مجموعة بيانات نظيفة تحتوي على معلومات على مستوى الأُسَر بشأن النازحين قسْراً في تشاد.

2- تقرير نهائي.

الجهة المُستفيدة

أُسَر اللاجئين في تشاد

المُستخدِم المستهدف

حكومة تشاد، والعمليات في تشاد ومنطقة الساحل، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي.

الأثر

النشاطات السياساتية الرامية إلى تحسين رفاه النازحين قسْراً والمجتمعات المضيفة لهم.

الميزانية

60,000 دولار أمريكي

الجدول الزمني

2021 - 2020

الإنجازات الرئيسية منذ بدء النشاط

دعمَ مركز البيانات المشترك، بالتعاون مع البنك الدولي، إنتاج ونشر استنتاجات دراسة الظروف الاجتماعية الاقتصادية للاجئين والمجتمعات المضيفة في تشاد - اللاجئون في تشاد. المضي قُدُماً. وبالاستناد إلى مصدرٍ فريدٍ للبيانات من إحدى الدراسات الاستقصائية الوطنية الأولى عن الأُسَر في أفريقيا التي شملت اللاجئين والمجتمعات المضيفة وكذلك السكان عموماً، يوفر التقرير فهماً متجدداً للتحديات التي يواجهها اللاجئون والمجتمعات المضيفة وكذلك الفرص المتوفرة لهم. تعرض الورقة البحثية بعض النظرات المعمقة الضرورية بشأن كيفية التحوُّل من نهج الإغاثة الإنسانية إلى نهجٍ يقدّم استجابةً متكاملة يمكن الاستمرار بها بمرور الزمن. وعُرضَت الاستنتاجات على الحكومة وشركاء التنمية في سياق «أسبوع المعرفة» الأوَّل على الإطلاق الذي نظَّمه البنك الدولي في تشاد. كما أُدمج مركز البيانات المشترك الاستنتاجات في نشاطٍ أُجريَ في خلال اجتماع للمسؤولين رفيع المستوى ضمن حلقة نقاشية انعقدَت عند إطلاق تقرير مؤشرات الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

تعرّفوا أكثر على عمل مركز البيانات المشترك في تشاد

يُرجى مسح رمز (QR) هذا

كولومبيا:

الأزمة الفنزويلية: جمع وتحليل البيانات الإقليمية بشأن السكان الفنزويليين ذوي الأوضاع الشبيهة بوضع اللاجئين

الدافع

لقد أدَّت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية، بالإضافة إلى نُدرة الغذاء وانعدام الأمن، إلى خروج ما بين 3.4 و5.5 مليون فنزويلي من البلاد. وتُشير التوقعات إلى استمرار تدفُّق هذا العدد الهائل خارج البلاد في أوضاعٍ شبيهة بوضع اللاجئين.

أبرزت أزمة كوفيد-19 الفجوات البارزة في الإحصاءات والإرشادات السياساتية لهذه المجموعة، لا سيَّما في كولومبيا التي أتى إليها عددٌ هائلٌ من الأشخاص الفارين من فنزويلا، ولكن البيانات الإدارية التي جمعتها الحكومة تستثني الأشخاص الذين تكون أوضاعهم غير نظامية. ورغم أنَّ الدراسة الاستقصائية الرئيسية التمثيلية وطنياً التي أُجريَت في كولومبيا (الدراسة الاستقصائية المتكاملة بشأن الأُسَر (GEIH)) تضمُّ عيّنة كبيرة من السكان الفنزويليين ويمكن أن تشكّل أساساً لإطار أخذ العيّنات، إلا أنَّ استبيان هذه الدراسة لم يُصمَّم تحديداً للحصول على معلوماتٍ تتعلّق بالسياسات بشأن هذه المجموعة، ولا يشمل أسئلة محددة تتعلق بآثار كوفيد-19. يترك ذلك فجوة معرفية كبيرة بشأن الاحتياجات والتحديات التي تواجهها هذه الفئات السكانية، وبشأن الفرص الممكنة لزيادة إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي.

النشاط

يهدف هذا النشاط إلى دعم إنشاء دراسة استقصائية جديدة بعنوان «نبض الهجرة» (PULSO DE LA MIGRACION) يقودها المكتب الإحصائي الوطني، وتكمّل الدراسة الاستقصائية المتكاملة بشأن الأُسَر (GEIH)، ويضيف إلى سلسلة «النبض» (PULSO) للدراسات الاستقصائية، بما في ذلك «نبض الأعمال التجارية» (PULSO EMPRESARIAL) و«النبض الاجتماعي» (PULSO SOCIAL). تساهم دراسة «نبض الهجرة» بمعلوماتٍ دقيقة لتسهيل تصميم السياسات ومراقبتها وتقييمها عبر تحليل بياناتٍ كمية عالية الجودة جديدة وموجودة أصلاً بشأن الفنزويليين الذين يعيشون في كولومبيا.

وتستخدم دراسة «نبض الهجرة» حصة الفنزويليين في العيّنة الأساسية المأخوذة في الدراسة الاستقصائية المتكاملة بشأن الأُسَر (GEIH) لإجراء سلسلة استطلاعاتٍ هاتفية عالية الوتيرة. سوف تُستكمل هذه البيانات ببياناتٍ أخرى تتعلّق بالمُضيفين الكولومبيين، جُمِعَت في خلال التحديثات الشهرية للدراسة الاستقصائية المتكاملة بشأن الأُسَر (GEIH).

النتائج المتوقعة

- إنتاج أدلة أصلية من أجل سدّ الفجوات المعرفية بشأن أحدث البيانات المتعلقة بالظروف المعيشية وأكثرها دقة، وتقديم الخدمات، وفرص إدرار الدخل للفنزويليين المهاجرين واللاجئين، مع التركيز على رصد الآثار الناجمة عن أزمة كوفيد-19 وعملية التعافي.
- تحليل المعلومات المُنتَجة لتقديم الدعم في النشاطات السياساتية الفعالة في تحسين الظروف المعيشية للمهاجرين الفنزويليين وتذليل العقبات أمام الإدماج الاجتماعي الاقتصادي والتعافي بعد الأزمة.
- توجيه تفاعل الحكومة من أجل دعم تدابير الإدماج الفعالة لمجتمعات المهاجرين والمضيفين على المدى المتوسط والطويل.
- استخدام البيانات والتحليلات لاعتماد نُهُج إنسانية وإنمائية مخطط لها، بما في ذلك مشروع البنك الدولي الخاص بكولومبيا: تمويل السياسة التنموية للاستجابة لأزمة كوفيد-19

النواتج المتوقعة للنشاط

1- أربع جولات للاستطلاعات الهاتفية من أجل رصد الرفاه وتأثير الأزمة والتعافي.

2- تقرير تحليلي لرفاه الفنزويليين في كولومبيا في أثناء أزمة الجائحة والتعافي المبكر.

3- دمج النتائج التحليلية والدروس المستقاة من كولومبيا في تقريرٍ إقليمي بشأن الهجرة الفنزويلية واستقصاء التصوُّرات ذات الصلة.

الجهة المُستفيدة

الفنزويليون في أوضاع مشابهة للاجئين في كولومبيا.

المُستخدِم المستهدف

حكومة كولومبيا، والبنك الدولي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة، والشركاء المنفذين

الأثر

النشاطات السياساتية الرامية إلى تحسين رفاه النازحين قسْراً والمجتمعات المضيفة لهم.

الميزانية

276,000 دولار أمريكي

الجدول الزمني

2023 - 2020

الإنجازات الرئيسية منذ بدء النشاط

Joint Data Center on Forced Displacement

جُمعت البيانات في الجولتَيْن الأولى والثانية من الجولات الأربع لدراسة «نبض الهجرة» الجديدة، وعُرِضَت استنتاجات الجولة الأولى في مؤتمر صحفي رفيع المستوى في أكتوبر 2021، عقدته دائرة الإحصاءات الإدارية الوطنية في كولومبيا (DANE) وترأَّسه نائب الرئيس الكولومبي ووزير الشؤون الخارجية ومدير عام الدائرة. وتُعدُّ هذه الدراسة الاستقصائية مكمّلة للدراسات الاستقصائية الوطنية الرئيسية التي تُجرى في البلاد. وقد حققت الفعاليّة وإطلاقها نجاحاً، وأثارت اهتمام شركاء تنمية متعددين لدعم الجولات المستقبلية. وصدرت الاستنتاجات في الأوان المطلوب في مجال السياسات ليُسترشَد بها في طرح تصريح الحماية المؤقتة في البلاد.

بالتعاون الوثيق مع الفريق المحلي التابع للبنك الدولي ومع مُدخلاتٍ مُقدَّمة من مفوضية اللاجئين، تقيس أداة الاستقصاء خصائص عملية الهجرة للفنزويليين والمهاجرين الكولومبيين العائدين، مثل سوق العمل، والدخل والتحويلات المالية، والتمييز، والعنف، وبالنسبة إلى النساء؛ تنظيم الأُسرة والحيض. وللمضي قُدُماً، يخطط فريق البنك الدولي لاستخدام بيانات «نبض الهجرة» كمقارنة مع البيانات الواردة من الدراسة الاستقصائية الوطنية بُغية رسم صورة أكثر اكتمالاً للأشخاص في أوضاعٍ شبيهة بأوضاع اللاجئين في كولومبيا.

يمكنكم الاستماع إلى شركاء مركز البيانات المشترك **في ما يتعلق بـ «آثار تسوية الأوضاع غير النظامية للاجئين الفنزويليين»**

يُرجى مسح رمز (QR) هذا

العراق:

إدراج السكان النازحين قسْراً في الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة المتعلقة بكوفيد-19

الدافع

مزقت جائحة كوفيد-19 حياة جميع الأشخاص حول العالم وأثّرت في سُبُل عيشهم حول العالم، بوتيرةٍ مثيرة للقلق ومن دون تمييز. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنَّ السكان الأكثر ضعفاً قد يكونون أشدّهم تأثراً، ولكن في غياب البيانات الكافية، من الصعب أن نفهم فداحة التحدي أو أن نصمّم تدابير مُضادة لتخفيف معاناتهم. على وجه الخصوص، يعاني السكان المتضررون من النزوح القسْري من تدنٍ في الدخل ومن ظروفٍ معيشية تتسم بالاكتظاظ والفقر، ما يجعلهم أكثر عُرضة للضرر من الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة. وتكتسب البيانات والأدلة الصادرة في الوقت المناسب أهميةً كبيرة في المساعدة على رصد وتخفيف الآثار الاجتماعية الاقتصادية للجائحة على هذه الفئات الضعيفة المحددة، ودعم شمل السكان النازحين قسْراً في الاستجابات الوطنية لجائحة كوفيد-19.

تعاون قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف والفريق المعني ببيانات أبحاث الاقتصاد الإنمائي (DECDG) التابعين للبنك الدولي لإجراء استطلاعاتٍ هاتفية ميدانية عالية الوتيرة في 100 بلدٍ تقريباً حول العالم بهدف فهم الاحتياجات المتعلقة بالرفاه والتغييرات في التوقعات الاجتماعية الاقتصادية في أثناء الجائحة. وقد أيّد مركز البيانات المشترك توسيع نطاق هذه الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة بهدف إدراج الأشخاص النازحين قسْراً في بلدانٍ متعددة بما فيها العراق.

النشاط

أطلق برنامج الأغذية العالمي في العراق استقصاءً بواسطة الهواتف المحمولة (تقييم ومراقبة جوانب الضعف عبر الهاتف المحمول (mVAM)) في أبريل 2020 بُغية الحصول على معلوماتٍ بشأن الاستهلاك الغذائي والوصول إلى الخدمات الأساسية في أثناء الجائحة. في سبتمبر 2020، توسَّع الاستقصاء بفضل التعاون التقني بين برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي، ما زاد القدرة الحالية لبرنامج الأغذية العالمي على جمع البيانات. وبدعمٍ من مركز البيانات المشترك، اشتملت هذه الأنشطة على توسيع الاستقصاء بشأن الأسر لمقابلة 800 نازح داخلياً و600 أُسرة عائدة (أي نازحين داخلياً عائدين). وتشمل عيّنة النازحين داخلياً الأُسر التي اضطُرّت إلى النزوح قسْراً بسبب النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في عام 2014 وما زالت تعيش في أماكن أخرى مختلفة عن أماكن إقامتها المُعتادة، أمّا عيّنة العائدين فتتألف من الأشخاص الذين اضطُرّوا إلى النزوح قسْراً بسبب الأزمة وقد عادوا الآن إلى مناطقهم الأصلية. وستُجرى أربع جولاتٍ من الاستطلاعات الهاتفية تتناول هذه الفئات السكانية في جدولٍ زمني محدد ومع استبياناتٍ تطابق العمل الاستقصائي مع البرنامج الوطني الأوسع.

النتائج المتوقعة

- شمل النازحين داخلياً والعائدين في جمع البيانات وبالتالي في الحوار الوطني بشأن السياسات والاستجابة ذات الصلة.
- استخدام البيانات لإعلام الحكومات الوطنية والإقليمية وبرنامج الأغذية الوطني والبنك الدولي بشأن التغييرات الاجتماعية الاقتصادية، والمشاركة في السوق، وقبول الاختبارات واللقاحات الخاصة بكوفيد-19 بين المواطنين النازحين وغير النازحين في العراق.
- الاستعانة بهذه المعلومات للاسترشاد بها في أعمال التخطيط للعمليات الإنسانية/الإنمائية والاستجابات الطارئة للجائحة في العراق.

النواتج المتوقعة للنشاط

1- تقرير موسَّع يشمل المعدلات الوطنية والسكان غير النازحين والنازحين داخلياً والعائدين في محافظات الشمال وإقليم كردستان العراق.

2- مجموعات بيانات من العراق نُشِرَت في مكتبة البيانات التفصيلية الخاصة بالبنك الدولي لجميع جولات البيانات.

الجهة المُستفيدة

العراقيون النازحون داخلياً، والنازحون داخلياً العائدون، والأُسَر غير النازحة.

المُستخدِم المستهدف

حكومة العراق، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والشركاء في المجال الإنساني والإنمائي.

الأثر

أصبح النازحون داخلياً أكثر حضوراً في ما يتعلّق بالبيانات، وتمثيلاً أثناء تقييم تداعيات كوفيد-19.

الميزانية

68,305 دولار أمريكي

الجدول الزمني

2021 - 2020

إنتاج البيانات: ما يحدث الآن

الإنجازات الرئيسية منذ بدء النشاط

نشر مركز البيانات المشترك ووزع الاستنتاجات المُتأتية عن عملية جمع البيانات وتحليلها في إطار الاستطلاع الهاتفي العالي الوتيرة الذي أجراه البنك الدولي والزملاء في مركز البيانات المشترك بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي في العراق. وصدر التقرير بعنوان «الاستطلاع الهاتفي العالي الوتيرة في العراق لرصد الاتّجاهات الاجتماعية الاقتصادية في أثناء جائحة كوفيد-19»، وهو يلخص الجهود المبذولة لرصد الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية في أثناء جائحة كوفيد-19، مع التركيز بشكلٍ موسَّع على النازحين داخلياً والعائدين. وتحديداً، يعرض التقرير بيانات من نحو 15,000 مقابلة أُجرَت في أربع جولاتٍ من الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة من أكتوبر 2020 إلى يناير 2021، مع بيانات مقارنة مثيرة للاهتمام تتعلق بمؤشرات الرفاه بين الأُسَر النازحة وغير النازحة. وبالتوازي مع إصدار التقرير، نُشرت البيانات التفصيلية التي جُمعَت في الجولات الأربع ونظمت مع مراعات عدم الإفصاح عن هوية مصادرها، في مكتبة البيانات التفصيلية الخاصة بالبنك الدولي، ورُبطَت بمكتبة البيانات التفصيلية التابعة لمفوضية اللاجئين. وفي أغسطس 2021، وضع مركز البيانات المشترك الصيغة النهائية ونشر الورقة البحثية بعنوان «تلبية النداء: نازحون قسْراً أثناء الجائحة» بناءً على بياناتٍ متأتية من استطلاعاتٍ هاتفية عالية الوتيرة أُجريَت في العراق وسبعة بلدانٍ أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، قدَّم مركز البيانات المشترك أدلة اجتماعية اقتصادية متعلقة بجائحة كوفيد-19 ودعم فريق السياسات وحشد الدعم العملياتي في اجتماع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الأثر الاجتماعي الاقتصادي المرتبط بمخاطر الحماية المتصلة بجائحة كوفيد-19 التي تهدد النساء والأطفال. وبالنسبة إلى هذه الجهود، ركّز مركز البيانات المشترك بصورةٍ خاصة على البيانات والأدلة المتأتية من تجربة الأُسَر النازحة داخلياً وغير النازحة داخل العراق في أثناء الجائحة. واشتملت نقاط العمل البارزة على تمتين التحليل الاجتماعي الاقتصادي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بُغية الاسترشاد به في الاستجابة واتّخاذ إجراءاتٍ مبكرة.

لمزيدٍ من المعلومات حول دعم مركز البيانات المشترك لإدراج السكان النازحين قسْراً في الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة المتعلقة بكوفيد-19

يُرجى مسح رمز (QR) هذا

اليمن:
نُظُم رصد النازحين قسْراً

الدافع

واجه اليمن أزمة نزوحٍ قسْري منذ توسُّع النزاع فيه في عام 2015. وقد حدث ارتفاع كبير في مستوى النزوح الداخلي عند بدء العنف، تلاه نزوحٌ مستمر للأُسَر الجديدة التي تساوي إجمالاً في مجموعها عدد الأسر العائدة بمرور الوقت. ووفقاً للإحصاءات الرسمية التي أبلغت عنها المنظمة الدولية للهجرة، نزح أكثر من 10 في المائة من السكان منذ بداية النزاع (المنظمة الدولية للهجرة، 2020). ولكن الاستطلاعات الأخرى (مثل الاستطلاع العالمي لمؤسسة غالوب، ومراقبة برنامج الأغذية العالمي، وغيرها) تشير إلى أنَّ العدد قد يفوق ثلاثين في المائة من السكان. ونظراً إلى ضخامة المشكلة وتقلُّب الأزمة مع نزوح الأسر أو عودتها إلى مناطقها الأصلية، تبدو نُظُم البيانات الموجودة حالياً في البلد غير مُجهَّزة لقياس الاحتياجات بالكامل للسكان النازحين. وبذلك يتعيّن تطوير نظامٍ أكثر نجاعة للبيانات. فبالإضافة إلى التحديات التي سبَّبتها جائحة كوفيد-19، وقعت أزمة متواصلة في الأمن الغذائي ولا زالت تدفع بالبلاد نحو حافة المجاعة. وترتفع أسعار المواد الغذائية المحلية بسبب الزيادات في أسعار المواد الغذائية العالمية وكذلك أزمة العملة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً. ويُضاف إلى ذلك التخفيضات التي طرأت على الدعم الإنساني في بعض أنحاء البلاد، إلى جانب احتمال أن تحصل تخفيضات إضافية بسبب فتور همّة المانحين تجاه اليمن. وإزاء هذه الخلفية الاقتصادية، تصبح عملية جمع البيانات داخل البلاد أصعب وتزيد كلفتها تدريجياً، مما يخفف من قدرة البلد على تأدية العمل الاستقصائي ضمن حدوده.

النشاط

يهدف المشروع إلى بناء نظامٍ أكثر نجاعة لجمع البيانات من خلال دراساتٍ استقصائية ذات صلة لـ:

- معالجة الأمن الغذائي وأبعاد أخرى تتعلق بالرفاه عبر التتبع العالي الوتيرة للأُسَر النازحة.
- زيادة تمثيل الفئات الممثَّلة بشكلٍ أدنى من المطلوب ولا سيَّما في المناطق الهشة في الدراسات الاستقصائية القائمة وعالية الوتيرة (استقصاءات البؤر الساخنة).
- توسيع المقابلات مع مقدمي معلومات رئيسيين مثل الحكومات المحلية والقطاعات التي تُعدُّ بالغة الأهمية بالنسبة إلى الأسر النازحة.
- جمع الأسعار الخاصة بالسلع الأساسية والتحقق من توفُّرها في الوقت الحالي.
- جمع المعلومات من الحكومات المحلية بشأن التغييرات التي طرأت على قضايا متنوعة تواجهها كل منطقة. بما في ذلك قضايا تتعلق بتقديم الخدمات الأساسية (مثل الصحة والمدارس والقانون والنظام).

سيجري تنسيق كل نشاط من هذه الأنشطة مع فريقٍ جغرافي مكاني يمكنه أن يضع خريطة أكثر وضوحاً لتوفُّر الخدمات المقدمة في مختلف أنحاء البلاد وإدراج مصادر بيانات إضافية للاستشعار عن بُعد. سيجري تحليل هذه المصادر الجديدة للبيانات بصورةٍ مشتركة مع البيانات المُكمِّلة ذات الصلة، مثل استقصاءات برنامج الأغذية العالمي الشهرية المستمرة بواسطة الهواتف المحمولة التي تتناول الأمن الغذائي وبعض الأبعاد الأخرى المتعلقة بالرفاه.

النتائج المتوقعة

- إدراج النازحين داخلياً بشكلٍ أفضل في الاستجابة الإنسانية/ الطارئة لضمان التغطية الكافية.
- تحديد الفروقات بين الأسر النازحة داخلياً وغير النازحة داخلياً في ما يتعلق بالرفاه والصمود في مواجهة الصدمات، وكذلك الفروقات الإقليمية في تلك المجالات.

المُخرَجات المتوقعة للنشاط

1- بيانات مُتاحة للعموم، ونظيفة، لا تكشف عن هوية مصدرها من الاستطلاعات الدورية بشأن الأسر النازحة، بقدر ما يسمح به الوضع في اليمن.

2- موجزات متوفّرة للعموم ولا تكشف عن هوية مصدرها عن مقابلاتٍ أُجريَت مع مقدمي معلومات رئيسيين من مسؤولين حكوميين محليين.

3- نشرة دورية تضمُّ ملخصاً عن نتائج الأبحاث وعملية رصد مُحدَّثة.

4- موجزات عن التفاعل والدروس العملياتية.

5- سلسلة من التقارير التحليلية العالية الجودة والمقالات الأكاديمية التي تغطي مجموعةً من المواضيع ذات الصلة، بما في ذلك الأمن الغذائي والعوامل المحركة لحالات الطوارئ الغذائية، وعواقب النزوح في خلال النزاعات، والعنف المؤدي إلى النزوح، وأوجه الضعف المتعلقة بالأسر النازحة وغير النازحة في اليمن.

الجهة المُستفيدة

الأسر النازحة داخلياً والمجتمعات المحلية التي تستضيفها في اليمن.

المُستخدِم المستهدف

الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن – الوكالة اليمنية للنشاطات التنموية مع قدرة واسعة على الوصول داخل المجتمعات المحلية. السلطات الإقليمية، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وشركاء آخرون.

الأثر

زيادة التركيز على الأسر النازحة داخلياً والمجتمعات المضيفة وشملها عند وضع البرامج المتعلقة بالمجتمع ككل وبالتنمية المحلية والبرامج الإنسانية.

الميزانية

1,050,000 دولار أمريكي

الجدول الزمني

2022-2020

إنتاج البيانات: تحليلها وتجسيدها

الإنجازات الرئيسية منذ بدء النشاط

Joint Data Center on Forced Displacement

استمرَّ النشاط في اليمن، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، بتقديم النتائج في خلال عام 2021. واستُكمِلَ استطلاعٌ تجريه الحكومةٌ المحلية في اليمن إلى جانب مقابلات مع مقدمي معلومات رئيسيين. وقد وصلت الآن عملية جمع البيانات الشهرية لبرنامج الأغذية العالمي إلى حوالي 50,000 أسرة، يشكّل النازحون 35–40 في المائة منها. وبسبب الصدمات الكبرى المتعددة على مدى العام الماضي، دُفع بالبلد إلى حافة المجاعة في مطلع عام 2021. وبفضل مشاركة مركز البيانات المشترك واستغلال العلاقات في البلد، كان الفريق مستعداً لإعداد تقريرٍ تحليلي بسرعة بُغية إعلام الجهات المعنية بشأن أزمة الغذاء الناشئة، بما يعبّر عن احتياجات اليمنيين النازحين داخلياً ومُضيفيهم (أزمة الأمن الغذائي في اليمن عام 2020). بالإضافة إلى ذلك، جرت مشاركة استنتاجات الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة مع ممثل مفوضية اللاجئين في البلاد للاسترشاد بها في استشارةٍ أجريت مؤخراً بشأن الاستجابة للنازحين داخلياً في اليمن بين المفوضية وحكومة الولايات المتحدة.

وصيغَت ورقتان باستخدام هذه البيانات وتجري حالياً مراجعتهما داخلياً — ورقة تبحث في أسباب النزوح القسْري في اليمن ونتائجه، وورقة أخرى تستكشف المسارات التي يؤدي فيها العنف إلى النزوح القسْري. ويجري إعداد تقارير إضافية تتناول التحديات التي يواجهها النازحون داخلياً والمُضيفون في ما يتعلّق بالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

تعرّفوا أكثر على عمل مركز البيانات المشترك في اليمن

يُرجى مسح رمز (QR) هنا

تجميع وتنظيم مجموعات البيانات الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمكتبة البيانات التفصيلية التابعة لمفوضية اللاجئين

الدافع

بينما تجمع مفوضية اللاجئين كماً كبيراً من البيانات بصورةٍ روتينية، سواءً بشكلٍ مباشر أو عبر شركائها، إلا أنَّه لم يتسنّ لها الاستفادة كلياً من الاستثمار الكبير في جمع هذه البيانات. فمثل هذا الجمع هو عملية باهظة الثمن من ناحية الكلفة المالية والموارد البشرية والوقت. ولضمان الكفاءة والشفافية وتحقيق أفضل استفادة من الأموال العامة، يُشجَّع بصورةٍ متزايدة على نشر البيانات بمسؤوليةٍ وأمان، وأحياناً حتى الجهات المموّلة لجهود جمع البيانات توصِي بذلك. وفي الواقع، ينبغي لكثيرٍ من المكاتب الإحصائية الوطنية إبقاء بوابات البيانات مفتوحة. وحتى تاريخه، تُعدُّ البيانات التي نشرتها المفوضية بيانات مجمعة بشكلٍ رئيسي، وقد جرى تنظيم الوصول إلى البيانات التفصيلية بمعظمه بموجب اتفاقاتٍ وقتية لمشاركة البيانات. ينهض هذا المشروع بالتزام المفوضية بمشاركة البيانات بشكلٍ مكشوف ومسؤول عبر اكتشاف وتنظيف وأرشفة البيانات التفصيلية التي جمعتها المفوضية وشركاؤها من خلال أرشيفات تكميلية داخلية وخارجية متاحة على الإنترنت. ومن شأن نشر البيانات التفصيلية أن يُمكّن ويسهّل عملية التحليل والبحث التي تسترشد بها البرامج والسياسات المستقبلية ويُحسّنها، وذلك بغية تحسين حياة الأشخاص المتضررين من النزوح القسْري، مع توليد أثرٍ إيجابي على رفاههم.

النشاط

مكتبة البيانات الداخلية الإجمالية للاستخدام الداخلي ومكتبة البيانات التفصيلية للاستخدام الخارجي هما منصتان مصمَّمتان لتقديم موقعٍ آمنٍ لتخزين مجموعات البيانات المتنوعة وإعادة استعمالها بسهولة من قبل المستخدمين. وتنصُّ الرؤية الخاصة بهاتَيْن المنصتَين على تحويلهما إلى أدواتٍ مؤسسية ووسائل أوّلية لإدارة البيانات التشغيلية المنظمة من أجل حفظها ونشرها داخلياً وخارجياً على حد سواء. وإلى جانب كونها مخزوناً للبيانات التي جُمعَت حديثاً، سوف تستضيف هاتان المنصتان أيضاً كمية كبيرة من مجموعات البيانات التي جُمعَت في السابق.

وداخلياً، سيساعد هذا المشروع في تحسين جودة البيانات، ومنع فقدانها وتفادي ازدواجية الجهود المبذولة لجمعها، وتخفيف عبء العثور على البيانات، والاستجابة لطلبات ذات طابع شخصي من موظفين آخرين. أمّا خارجياً، سيساهم هذا المشروع في حفظ سلسلة قيمة البيانات، عبر إتاحة سهولة الوصول وتشجيع مزيدٍ من التحليل من جانب الأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في مجال التنمية ومنظمات إنسانية أخرى، بُغية توجيه وضع البرامج والسياسات وجهود المناصرة.

النتائج المتوقعة

- تعزيز فعالية الاستثمارات التي تجريها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جمع البيانات التفصيلية.
- دعم مجتمع بحثي ينمو ويزدهر ويتناول موضوع النزوح القسْري.
- وضع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في موقعٍ قيادي موثوق في مجال البيانات.

النواتج المتوقعة للنشاط

1- مخزونات البيانات التفصيلية التابعة للمفوضية جاهزة للاستخدام وتخضع لتحسينٍ مستمر من أجل تلبية احتياجات المستخدمين.

2- تمت تنقية البيانات التفصيلية التي جُمعَت في السنوات الأخيرة، وجرى توثيقها وضمان عدم الإفصاح عن هوية مزوديها، ورفعها إلى المكتبات.

3- إعداد مواد توجيهية للتوثيق وضمان عدم الإفصاح عن هوية مزودي البيانات التفصيلية وإضفاء طابع مؤسسي عليها.

4- إنشاء وظيفة منظِّم البيانات بشكلٍ مستدام من قِبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

5- إجراء اتصالات حول مكتبة البيانات التفصيلية لإتاحة وضوحٍ أكبر واستخدامٍ أفضل.

الجهة المُستفيدة

فئات النازحين قسْراً.

المُستخدِم المستهدف

الأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية، والقطاع الخاص، والجهات الفاعلة في مجال التنمية، ومنظمات أخرى معنية بالمجال الإنساني.

الأثر

تحسين حياة السكان النازحين قسْراً عبر إطلاق القدرات الكاملة لاستثمارات البيانات التفصيلية الخاصة بالمفوضية.

الميزانية

1,250,000 دولار أمريكي

الجدول الزمني

2022/2019

تعزيز الوصول الآمن والمسؤول إلى البيانات

الإنجازات الرئيسية منذ بدء النشاط

تنظيم وتوزيع البيانات التفصيلية تخطّت التوقعات. عمل الفريق المعني بتنظيم البيانات في المفوضية على معالجة 399 مجموعة بيانات، وجعلها متوفرة في مكتبة البيانات التفصيلية التابعة للمفوضية (بما في ذلك إدراج 57 مجموعة بيانات مُستضافة على منصاتٍ أخرى)؛ وإتاحة 235 مجموعة بيانات إضافية داخلياً. وعلى نحوٍ موازٍ، عَمِل الفريق مع المكاتب الإقليمية السبعة التابعة للمفوضية كافة، ومع 33 مكتباً قُطرياً تابعاً للمفوضية من أجل تقديم ورش العمل وحلقات دراسية إلكترونية ودورات تدريبية وتحديث مواد الإحاطة والتدريب تلبيةً للآراء الواردة. واستلم فريق التنظيم 485 طلباً خارجياً للبيانات في عام 2021، وتلقّى 820 طلباً منذ إنشاء مكتبة البيانات التفصيلية. وتعد الجامعات أول أصحاب المصلحة الذين يطلبون البيانات، تليها منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة.

وأُنشِئَت مكتبة البيانات التفصيلية التابعة للمفوضية عبر التعاون مع فريق مكتبة البيانات التفصيلية التابعة للبنك الدولي، وما زال هذا العمل المشترك مستمراً. وبناءً على هذا الدعم، وضع فريق مكتبة البيانات التفصيلية التابعة للمفوضية دليل تنظيم البيانات، الذي يشكّل دليلاً إرشادياً لكيفية عمل الموظفين في المفوضية وتوثيقاً للممارسات التي يستخدمها فريق تنظيم البيانات. كما وضع الفريق مسوَّدة التعليمات الإدارية للمعايير والإجراءات الخاصة بتنظيم البيانات الوصفية الشخصية المتعلقة بالأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، وهذه التعليمات تُضفي طابعاً رسمياً على المسؤوليات والإجراءات لمشاركة البيانات التفصيلية بين أقسام المفوضية. بالإضافة إلى ذلك، كان الفريق يعمل على نشر التوعية بشأن أهمية تنظيم البيانات التفصيلية المتعلقة بالنزوح القسْري، داخل المفوضية وعلى نطاقٍ أوسع. وإلى جانب عمل الفريق على إعداد وتقديم التدريب لتنظيم البيانات وضمان عدم الإفصاح عن هوية مزوديها، نشر تحديثات رُبع سنوية لسبع مكتباتٍ للبيانات التفصيلية (جرى تعميمها داخلياً وخارجياً ووصلت إلى أكثر من 1,000 مشترك) وثلاثة مدونات في مكتبة البيانات التفصيلية.

تعرّفوا أكثر على الدعم الذي يقدّمه مركز البيانات المشترك إلى مكتبة البيانات التفصيلية التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

يُرجى مسح رمز (QR) هذا

نشر الأدلة والبيانات بشأن النازحين قسْراً

الدافع

ينجز مركز البيانات المشترك مهمته بطُرُقٍ متعددة، منها مشاركة البيانات والمعلومات ذات الصلة بطريقةٍ منهجية بُغية تحسين الاسترشاد بها في عملية صنع القرارات المتعلقة بالسكان النازحين قسْراً. وتُعدُّ هذه الأنشطة المُرتكزة على مشاركة المعرفة مهمة جداً في تعريف مركز البيانات المشترك باعتباره ميسِّراً رئيسياً لتبادل المعرفة القائمة على البيانات بين مختلف الجهات المعنية.

وعموماً، تهدف هذه الأنشطة إلى تعزيز الروابط وبناء الشبكات، وتساهم في تبادل المعرفة مع توزيعٍ استراتيجي للمنشورات والمنتجات المعرفية الأخرى من خلال فئاتٍ مستهدفة من الخبراء والجماهير العامة.

النشاط

يجمع مركز البيانات المشترك الأدلة من الأبحاث القائمة على البيانات، سواء المُموَّلة أم المدعومة من المركز نفسه أو المُتأتية من دراساتٍ أخرى دقيقة. ومن ثمَّ تُنشَر هذه الأدلة بين جمهورٍ واسعٍ من الباحثين الأكاديميين والممارسين والموظفين العاملين في المنظمات الدولية وغير الحكومية وبين صانعي السياسات للاسترشاد بها في تصميم السياسات وتنفيذها وبرمجتها. ويولي اهتمامٌ خاص بالوصول إلى الباحثين في البلدان المتضررة بُغية تحسين وعيهم بالبيانات ذات الصلة وبالمنتجات القائمة على الأدلة.

النتائج المتوقعة

- توسيع النقاش السياساتي والأكاديمي بشأن النزوح القسْري.
- تدعيم الروابط بين مركز البيانات المشترك، والمؤسسات السياساتية، والمؤسسات البحثية، وجهات فاعلة أخرى تستند إلى الأدلة.
- تيسير حوار سياساتي أكثر استنارة يؤدي إلى قرارات وعمليات مؤثرة.
- وضْع مركز البيانات المشترك في موقع المُيسِّر الرئيسي لتبادل المعرفة بشأن الأدلة القائمة على البيانات بين الجهات المعنية.

النواتج المتوقعة للنشاط

1- المنشورات: تقارير من الأنشطة القُطرية والعالمية، وإيجازات، ومدونات، وأعداد جديدة من الأوراق البحثية لمركز البيانات المشترك.

2- إصدارات دورية: نحو 10 نشرات إخبارية كل عام حيث تتضمَّن كل نشرة إخبارية تحديثاً لمراجعة المؤلفات أو موجزاً رُبع سنوي لمركز البيانات المشترك.

3- فعاليات علمية: مؤتمر بحثي سنوي كل عامَيْن؛ خمس إلى ست فعاليات أخرى سنوياً مثل الندوات والندوات الرقمية وورش العمل.

4- أنشطة تُعقد عند اللزوم، ومنها أوراق المعلومات الأساسية الخاصة بالتقارير.

الجهة المُستفيدة

فئات النازحين قسْراً والباحثون وصانعو السياسات.

المُستخدِم المستهدف

البنك الدولي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والحكومات، والأوساط الأكاديمية، والممارسين.

الأثر

سياسات مستنيرة بقدرٍ أكبر وقائمة على الأدلة بشأن النزوح القسْري.

الميزانية

832,000 دولار أمريكي

الجدول الزمني

2020 - 2023

تعزيز الوصول إلى البيانات والمسؤول الأمن والحلول

الإنجازات الرئيسية منذ بدء النشاط

Joint Data Center on Forced Displacement

نشرَ مركز البيانات المشترك ورقته البحثية الثانية (تلبية النداء: نازحون قسْراً في أثناء الجائحة)، التي تقدّم ملخصاً شاملاً لنتائج الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة التي أُجريَت في ثمانية بلدانٍ بين مارس 2020 مارس 2021. ونُشرت في عام 2021 ثماني نشرات إخبارية، بما فيها تحديث مراجعة المؤلفات، وقد وصلت إلى أكثر من 2,100 قارئ.

وفي نهاية العام، كانت قاعدة البيانات الخاصة بمراجعة مؤلفات مركز البيانات المشترك تحتوي على 450 ملخَّصاً. وأصدر مركز البيانات المشترك موجزَيْن اثنَيْن؛ أحدهما بالتعاون مع مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونيسف، بالتركيز على البيانات والأبحاث المتعلقة بالأطفال والشباب في أوضاع النزوح القسْري؛ والثاني يستكشف الأدلة الناشئة من الأوراق البحثية التي نشرها البرنامج البحثي التابع للبنك الدولي «الأبعاد المتعلقة بنوع الجنس للنزوح القسْري». واستضاف مركز البيانات المشترك، بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بالإحصاءات بشأن اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية (EGRISS) حلقة دراسية بعنوان «تسليط الضوء على الفئات الأكثر ضعفاً: فجوات في البيانات والإحصاءات الرسمية حول النزوح القسْري» وكانت تلك مساهمة مركز البيانات المشترك في منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات للعام الثاني على التوالي. وعُقدَت أربع حلقاتٍ دراسية في عام 2021 حيث نُظِّمَت حلقتان منها بالتعاون مع منظمة الابتكار لمكافحة الفقر (IPA) ومركز العمل العالمي الفعال (CEGA). كما استضاف مركز البيانات المشترك حلقة نقاش افتراضية مع مؤسسة إيكيا، دُعيَت إليها الجهات الفاعلة والمؤسسات في القطاع الخاص للحوار بشأن استخدام البيانات والأدلة الاجتماعية الاقتصادية من أجل دعم الشمول الاقتصادي للنازحين قسْراً. وواظب الزملاء في مركز البيانات المشترك والبنك الدولي على النشر في مدوَّنة بيانات البنك الدولي تحت عنوان «الالتزام المستمر للبنك الدولي من خلال فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً». كما ساهم مركز البيانات المشترك بأربع مقالاتٍ تتناول البيانات والنزوح نُشرت في الإصدار المُصغَّر لمراجعة الهجرة القسرية، وغطّت بعض المواضيع مثل مواءمة الدراسات الاستقصائية الإنسانية مع المعايير الإحصائية الدولية؛ بما في ذلك اللاجئين والنازحين داخلياً في نُظُم البيانات الوطنية؛ والعثرات والقدرات الكامنة في الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة في أثناء جائحة كوفيد-19؛ وبعض الأفكار بشأن التقدُّم والتحديات أمام البيانات والأدلة المتعلقة بالنزوح القسْري. وأخيراً، عُقِدَ المؤتمر البحثي الثاني لمركز البيانات المشترك بشأن النزوح القسْري بين 20 و22 يناير 2022، وتضمَّن 24 ورقة بحثية بارزة حفَّزت النقاش بشأن كيفية تحسين ربط الأبحاث باحتياجات الممارسين.

وتضمَّنت حملة «بيانات من أجل التغيير» في باريس لعام 2021 قصةً تُبيِّن أثر مركز البيانات المشترك تتناول كيف يساهم عدم كفاية البيانات في إبقاء اللاجئين السوريين في الظل، ويعرقل الجهود الرامية إلى المساعدة في أثناء جائحة كوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك، نشر المنتدى الاقتصادي العالمي مدوَّنة مركز البيانات المشترك بعنوان «لماذا حان الوقت لإخراج اللاجئين من ظلال الإحصاءات؟»، مع اقتراح كيف يمكن لمزيدٍ من البيانات والأدلة العالية الجودة أن تصنع فرقاً في حياة النازحين داخلياً والمُضيفين لهم.

يمكنكم التعرُّف على جميع المنشورات والتقارير الصادرة عن مركز البيانات المشترك بشأن البيانات والأدلة هنا

يُرجى مسح رمز (QR) هنا

برنامج الزمالة

الدافع

ينصُّ ميثاق مركز البيانات المشترك على أنَّ المركز سيواصل إنجاز مهمته عبر «... مشاركة البيانات والمعلومات ذات الصلة بطريقةٍ تلقائية من أجل توجيه عملية صنع القرار المتعلقة بالأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية بشكلٍ أفضل...» وينبغي أن يسهّل التعاون بين المفوضية والبنك الدولي عبر «مشاركة المعرفة والأفكار والدروس المستقاة».

النشاط

يتيح برنامج زمالة الشباب للباحثين الشباب الآتين من البلدان النامية المتضررة من النزوح القسْري التعاونَ مع فريق مركز البيانات المشترك وإعداد جدول للأعمال البحثية عبر استخدام شبكة المركز ومرافقه. وتُستكمَل المهمات البحثية التي يضطلع بها الزملاء بأنشطة تدريبية.

ويمثّل برنامج الزمالة عنصراً محورياً ضمن الجهود التي يبذلها مركز البيانات المشترك لدعم بناء القدرات لدى الباحثين والمهنيين الشباب من المجتمعات النازحة والمُضيفة في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، ما يسهّل عملها على المواضيع المتصلة بالنزوح القسْري.

النتائج المتوقعة

- زيادة قدرة الفرق القُطرية للبنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعملائهما.
- زيادة قدرات الزملاء مثل تعزيز الخبرات في مواضيع النزوح القسْري وتوسُّع الخبرات على المستوى القُطري.
- المنتجات المعرفية مثل الموجزات السياساتية والأوراق البحثية الصادرة عن مركز البيانات المشترك في ما يتعلَّق بتصميم برامج ذات كفاءة تستهدف النازحين قسْراً والمجتمعات المضيفة.
- المساهمة في جمع البيانات وتحليلها على المستوى القُطري والعالمي.

النواتج المتوقعة للنشاط

1- يقع الاختيار على زميلَين أو ثلاثة زملاء لكل سنة من سنوات الأنشطة (انظُر الملف التعريفي للزملاء على الموقع الإلكتروني لمركز البيانات المشترك).

2- يُساهم الزملاء في الأنشطة على المستوى القُطري والعالمي.

3- يقدّم كل زميل مادَّتَيْن تتعلَّقان بجمع و/أو تحليل البيانات المتعلقة بالنازحين قسْراً والمجتمعات المضيفة.

الجهة المُستفيدة

النازحون قسْراً والمجتمعات المضيفة لهم في البلدان التي يقدم فيها الزملاء دعمهم للفرق التابعة للبنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

المُستخدِم المستهدف

الفرق التابعة للبنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المستوى العالمي والقُطري؛ مجتمع العاملين في مجال النزوح القسْري على نطاقٍ أوسع.

الأثر

يقدم الباحثون/المهنيون الشباب الدعم التقني للأنشطة الجارية على المستوى القُطري، ما يشكّل تجربة فريدة ومهارات استثنائية للفريق المدعوم، وبالتالي لأصحاب مصلحة آخرين.

الميزانية

1,000,000 دولار أمريكي

الجدول الزمني

2020 - 2023

بناء الأدلة ومشاركة المعرفة

الإنجازات الرئيسية منذ بدء النشاط

في الدورة الأولى من برنامج زمالة الشباب في مركز البيانات المشترك لعامي 2020–2021، عَمِل ثلاثة مرشحين مع المركز من سبتمبر 2020 إلى يونيو 2021. وفي خلال هذه الفترة، قدّم الزملاء دعماً مباشراً للعمليات القُطرية التي يجريها البنك الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (في إثيوبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ورواندا) مع صياغة الأطروحات النهائية المتعلقة بالنزوح القسْري. وقد ساهموا تحديداً في إعداد الاستبيانات وتحليل مجموعات البيانات وتحضير الموجزات السياساتية. وكانوا أيضاً منخرطين في الأنشطة المدعومة من مركز البيانات المشترك والمتعلقة بالاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة لجائحة كوفيد-19. وأصدر الزملاء مساهماتٍ بحثية مثيرة للاهتمام تتناول النزوح القسْري، بالتعاون غالباً مع مؤسساتهم الأكاديمية.

وقد دعمت وحدات الإدارة القُطرية التابعة للبنك الدولي عمل الزملاء عبر استعراض أوراقهم البحثية النهائية وتقديم الآراء التي تنطوي على نظراتٍ معمقة. على سبيل المثال، أصدر الزميل السيد نفامارا كيه دامفا في مركز البيانات المشترك ورقة بعنوان (مخيمات لاجئي الروهينغا وفقدان الغابات في كوكس بازار، بنغلاديش: تحقيق باستخدام نُهُج الاستشعار عن بُعد والإحصاء الاقتصادي)، التي وصفتها وحدة الإدارة القُطرية بأنَّها «تشكّل أساساً تحليلياً هاماً لحوارٍ أكثر استنارة بشأن كيفية معالجة تحدي إزالة الغابات في كوكس بازار». ومن المتوقع أن تُنشر هذه الورقة في سلسلة أوراق عمل البنك الدولي وسيجري توزيعها على نطاقٍ واسعٍ بمساعدة مركز البيانات المشترك. وشارفت أوراق أخرى على الانتهاء أيضاً.

وللمضي قُدُماً، أسس مركز البيانات المشترك شراكةً مع مكتب كبير الاقتصاديين لمنطقة أفريقيا التابع للبنك الدولي للمجموعة الثانية، وانضمَّت مرشَّحتان إلى برنامج زمالة الشباب في مركز البيانات المشترك في يناير 2022. والزميلتان الجديدتان هما الآنسة فيلما موكورو من جامعة مانشستر، والآنسة أولوموريجيوا (موريجي) فاتوندي من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

يمكنكم التعرُّف إلى زملاء مركز البيانات المشترك واكتشاف أعمالهم

يُرجى مسح رمز (QR) هذا

3- الدروس والنظرات المعمقة

التعلُّم من التجربة

في عام 2021، تقدَّم مركز البيانات المشترك في تنفيذ مجموعة أنشطة كبيرة موجَّهة لمعالجة الفجوات في البيانات والأدلة المتعلقة بالنزوح القسْري. وبعد مرور عامَيْن على الولاية الأولى للمركز، استمرَّ الفريق في جمع التجارب وإبداء ملاحظات هامة. ويحتوي هذا القسم على أربعة دروس تنفيذية ستوجِّه مركز البيانات المشترك في الجهود التي يبذلها لتحويل مشهد البيانات والأدلة المتعلقة بالنزوح القسْري وتحليل فجوة البيانات المعروضة في التقرير السنوي الذي صدر العام الماضي. وركَّز التحليل على خمس فجوات رئيسية في مشهد البيانات والأدلة على النحو الموضح في الرسم أدناه.

الفجوات المستمرَّة في البيانات والأدلة

الفجوة في الجودة	استخدام المصطلحات والمفاهيم والتعريفات بدون اتّساق في مجمل البيانات المتعلقة بالنزوح القسْري، وكذلك الاختلاف في الأساليب والأدوات المستخدمة لجمع البيانات.
الفجوة الموضوعية	رداءة نوعية البيانات الاجتماعية الاقتصادية التي تسمح بإجراء مقارناتٍ مع السكان المضيفين وتحليلٍ طولاني.
الفجوة في النُّظم	إدراج محدود للسكان النازحين قسْراً في الأنظمة الإحصائية الوطنية للبلدان المتأثرة.
الفجوة في إتاحة الوصول	محدودية توفر البيانات التفصيلية والبيانات المصنفة بشأن النازحين قسْراً وإتاحة الوصول إليها.
الفجوة في التغطية	نقص البيانات بشأن المجموعات السكانية الرئيسية والمناطق الجغرافية. (مثل السكان خارج المخيمات، والنازحين داخلياً المقيمين في المناطق الحَضَرية، والأشخاص العديمي الجنسية، واللاجئين العائدين، والمناطق الجغرافية مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والساحل، وأمريكا اللاتينية).

كوفيد-19 وجمع البيانات: من العائق إلى الفرصة

في حقبة التباعُد الاجتماعي والقيود المفروضة على الحركة، أثبتت الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة ونُظُم أخرى للرصد السريع إمكانية إنتاج بيانات وأدلة نوعية على نحوٍ سريعٍ نسبياً. ومن خلال الموجات الشهرية للاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة، تمكَّنت الفرق التي يدعمها مركز البيانات المشترك من تحليل التغير في مؤشرات الرفاه مع مرور الزمن ومقارنة هذه المؤشرات بين المجموعات السكانية. وقبل عام 2021، لم تكُن الأدلة الإحصائية في متناول اليد لتُشير إلى انعدام الأمن الغذائي المنتشر، وتعذُّر الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية التي أتت بها جائحة كوفيد-19 إلى النازحين قسْراً. وساعدت الأساليب المبتكرة لجمع البيانات في سد الفجوات الواقعية المُستعجَلة لفهم تداعيات جائحة كوفيد-19 على الرفاه.

التحول الشامل هو مشوار طويل

بُذلت مساهمات كُبرى لمعالجة الفجوات في جودة البيانات وإتاحة الوصول إليها. ومع ذلك فالوقت اللازم للحصول على النتائج المرجوة يدعو إلى التواضع. على سبيل المثال، عند التقدُّم في نهجٍ إحصائي مشترك لقياس النزوح الداخلي، أدَّت مساهمات المركز إلى تحديد المعايير المناسبة لقياس الحلول الدائمة التي تحققت للنازحين داخلياً. ولكن بهدف تحسين نوعية البيانات، يعتمد القياس اعتماداً كبيراً على دمجه الناجح في عمليات جمع البيانات لدى المنتجين الرئيسيين. ويتطلَّب مثل هذا الدمج جهوداً حثيثة واستثمارات دؤوبة لإذكاء الوعي وبناء القدرات — وهي جهود قد تباطأت بفعل جائحة كوفيد-19. وعلى نحوٍ مماثل، شهد عام 2021 تحسُّناً ملموساً في كمية البيانات التفصيلية المتوفرة بشأن النازحين قسْراً وعديمي الجنسية، لا سيَّما من خلال نمو مكتبة

البيانات التفصيلية التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبينما يشكّل ذلك تحسُّناً ملحوظاً، إلا أنَّ التحوُّل الشامل لن يحدث إلا عندما تُستخدَم البيانات لتسترشد بها العمليات والسياسات، وعندما يستند منتجو البيانات المتعلقة بالنزوح القسْري والقيّمون عليها إلى نُهُجٍ مسؤولة وآمنة للوصول إلى البيانات من أجل بناء الزخم لدى مختلف المنظمات.

تقييم المخاطر باستمرار والحفاظ على المرونة

تُعدُّ القدرة المتواصلة على تقييم المخاطر والتكيُّف مع الظروف المتغيّرة مسألة حاسمة عند تخطيط وتنفيذ ممارسات جمع البيانات على نطاقٍ واسع. وفي عام 2021، واصل مركز البيانات المشترك تحسين قدرته على التعامل مع التحديات التشغيلية التي تنشأ في سياقاتٍ هشة. وقد طرأت مجموعةٌ من التطوُّرات والتغييرات الجغرافية السياسية في الأولويات الوطنية وتسبَّبت في اضطراباتٍ كُبرى أثَّرت على الالتزامات القائمة في بلدانٍ متعددة.

ففي كينيا، أدّت أوجه القصور في ميزانية الحكومة بالاقتران مع إغلاق مخيمات اللاجئين إلى موافقة مركز البيانات المشترك على نقل تركيزه من اللاجئين في المخيمات إلى اللاجئين في المناطق الحَضَرية، وتنفيذ النشاط من خلال شركة خاصة، بالتعاون الوثيق مع المكتب الإحصائي الوطني. وفي رواندا، أعادت الحكومة النظر في الاستطلاع الاجتماعي الاقتصادي المخطط له والذي يتناول المضيفين واللاجئين، إذ وجدت أنَّه غير ضروري في ضوء أنشطة أخرى مخطط لها مثل الإحصاء السكاني القادم. وبالتالي، نقل مركز البيانات المشترك موارده من رواندا إلى أنشطة أخرى، مع مواصلة مشاركته في فرصٍ ممكنة في المستقبل. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أدَّت المخاوف الأمنية التي تَلَت الانتخابات الوطنية إلى توقُّف العمليات في خلال الجزء الأوَّل من عام 2021. ولكن ما إن استقرَّ الوضع، استُؤنف التعاون مع المكتب الإحصائي الوطني، وأُجريَت جولتان من الاستطلاعات وجهاً لوجه في مواقع وجود النازحين داخلياً. في جيبوتي، تأجّلت الجهود المبذولة لجمع البيانات بشأن النازحين داخلياً بُغية دعم الحكومات في إجراء الإحصاء السكاني أو وضع إطارٍ لأخذ العيّنات، وهو ما يمكن الاستعانة به لاحقاً لجمع مزيدٍ من البيانات التمثيلية بشأن السكان النازحين والمضيفين.

توضح هذه الأمثلة الديناميات العملياتية في الأوضاع التي يدعم فيها مركز البيانات المشترك العمل داخل البلاد، وتشدّد على أهمية المرونة والإدارة الفعالة لمجموعة النشاطات والمثابرة والصبر بُغية مواصلة المسيرة، ذلك أنَّها تعالج الفجوة في التغطية والفجوات في النُظُم.

نشر الاستنتاجات وإتاحة وصولها للجمهور المُستهدَف

يُعدّ اتضاح الرؤية – ابتداءً بالتصوُّر المفاهيمي لنشاطٍ ما وانتهاءً بتحديد أقصى تأثير محتمل منه على مستوى السياسات والبرامج – هو عنصرٌ أساسي للنجاح في تنفيذ مهمة المركز بمجملها. وقد أدّى الفهمُ الواضح لكيفية الاستعانة بالمنجزات المُستهدَفة إلى مساعدة مركز البيانات المشترك في تحديد الاستثمارات ذات الصلة تشغيلياً والوقت المناسب، والأثر الكبير المحتمل لها. وفي إطار هذا الجهد المبذول، واظب مركز البيانات المشترك على بناء علاقةٍ موضوعية مع الزملاء في مؤسساتهم الأم ومع شركاء آخرين وطنيين وإقليميين بُغية فهم الأولويات السياساتية بالكامل، وتحديد الفرص، وتصميم الشراكات من أجل إحداث تغييرٍ شامل.

وتمَّت مشاركة النتائج الصادرة عن كل استثمار في إيجازاتٍ وأوراقٍ تحليلية، وفي فعالياتٍ استراتيجية. ومع ورود مزيدٍ من النتائج، يتنامى الإقرار بحاجة المركز إلى إيلاء اهتمامٍ خاص بالمرحلة الأخيرة حرصاً على تحقيق القدر الملائم من الاعتماد والاستخدام. ومن المهم جداً أن تُتاح إمكانية وصول صانعي السياسات والممارسين – الذين يواجهون أولوياتٍ مختلفة – إن كان العمل يهدف إلى تحقيق الأثر المنشود وتحسين الرفاه والحماية الذين يحتاج إليهما النازحون داخلياً ومُضيفوهم.

4- الخاتمة

ركّز العام الثالث من عمليات المركز على تنفيذ وتقديم النتائج مع استقاء الدروس من عمله. ولتحقيق تغييرٍ رئيسي في كمية ونوعية واستخدام البيانات والأدلة المتعلقة بالنزوح القسْري، لا يلزم استثمارٌ سريع بل استثمار مستمر وطويل الأمد في النُّظُم والأدوات والوسائل والقدرات. ونظراً إلى معدّلات النزوح الحالية واستمرار حالات اللجوء التي طال أمدها أصلاً، يلتزم المركز بدعم الاستجابات والأعمال الإحصائية الوطنية والإقليمية بُغية ضمان حمايةٍ أفضل لبعضٍ من السكان الأكثر ضعفاً في العالم.

في عام 2022، سيُكلَّف مركز البيانات المشترك بإجراء مراجعة منتصف الولاية الذي سيدرس أثر وفاعلية وصلة العمل الذي أُجريَ حتى تاريخه. وستشكّل هذه المراجعة حدثاً هاماً بالنسبة إلى المركز، إذ أنه سيسترشد بها في عمله المستقبلي وستسمح له بالتفكير في الاحتياجات المتعلقة بالبيانات والأدلة، وفي دور مركز البيانات المشترك أيضاً. ومع نمو مجموعة الأنشطة، يتطلّع مركز البيانات المشترك إلى إقامة شراكاتٍ جديدة في عام 2022، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. ويحظى مركز البيانات المشترك بالتشجيع بدافع الثقة في عمله التي أعربت عنها مؤسستا إيكيا وهيلتون، وقد اختارتا الانضمام إلى شركاء آخرين في دعم استراتيجية مركز البيانات المشترك.

وختاماً، نتوجّه بالشكر إلى الأفراد والمنظمات والحكومات والمؤسسات الإحصائية الوطنية على تعاونها ودعمها في تحقيق المهمة الخاصة بمركز البيانات المشترك. ونعرب عن امتناننا خاصةً للتوجيهات التي حصلنا عليها من أعضاء لجنة إدارة المركز والمجلس الاستشاري الاستراتيجي. ويُعرب المركز عن امتنانه أيضاً لشركائه على مساهماتهم السخية في المركز لعام 2021: حكومة الدانمرك المُمثَّلة بوزارة الشؤون الخارجية الدانمركية؛ والاتحاد الأوروبي المُمثَّل بالمديرية العامة للشراكات الدولية التابعة للمفوضية الأوروبية؛ وحكومة الولايات المتحدة المُمثَّلة بمكتب السكان واللاجئين والهجرة في الولايات المتحدة.

”

تُعدُّ مؤسسة إيكيا شريكاً استراتيجياً في العمل الذي يجريه مركز البيانات المشترك من أجل تشجيع الإدماج الاقتصادي للاجئين، ونحن نرى بأنَّ العمل الخيري قادر على التأثير في هذا المجال عبر دعم برامج من هذا النوع بُغية تخفيف المخاطر في نهاية المطاف، وبالتالي تشجيع القطاع الخاص على المشاركة.

بير هيغنز، المدير التنفيذي لمؤسسة إيكيا

الملحق 1: برنامج عمل مركز البيانات المشتركفي نهاية عام 2021

الهدف	النشاط	البداية	النهاية
توطيد أنظمة ومعايير البيانات	تنفيذ وتنقية المعايير الإحصائية المتعلقة بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً	2019	2023
	تطوير المعايير الإحصائية المتعلقة بانعدام الجنسية	2020	2022
	تحسين نوعية البيانات في الدراسات الاستقصائية حول السكان النازحين قسْراً	2020	2022
	تعزيز صندوق أدوات كوبو لجمع البيانات وتحليلها	2020	2022
	تسليط الضوء على الأشخاص النازحين قسْراً في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	2021	2023
	دعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إنشاء سلاسل استقصاءات عالمية «رئيسية» متكاملة وموحدة	2021	2023
	توسيع الأساليب والأدوات الإحصائية بشأن النزوح القسْري	2020	2023
	استكشاف الطرائق المبتكرة لتعزيز البيانات	2020	2022
	التحليل النصي المؤتمت لمركز البيانات المشترك حول النزوح القسْري	2020	2022
	سد الفجوات في المعلومات المتعلقة بالسكان النازحين قسْراً عبر البيانات الجغرافية المكانية	2020	2022
إنتاج البيانات وتحليلها	تعزيز قدرة مفوضية اللاجئين على المستوى القُطري لاستخدام البيانات والأدلة الاجتماعية الاقتصادية	2021	2023
	بوروندي: استطلاع(ـات) بشأن الفئات السكانية الضعيفة	2021	2022
	جمهورية أفريقيا الوسطى: استطلاع النازحين داخلياً في إطار الدراسة الاستقصائية بشأن الظروف المعيشية المواتمة لعام 2020	2020	2022
	جيبوتي: تحديد ورصد السكان النازحين	2020	2021
	إثيوبيا: إدراج اللاجئين في الاستطلاع الوطني الاجتماعي الاقتصادي بشأن الأسر	2020	2022
	كينيا: إدراج السكان الأكثر ضعفاً في إطار الدراسة الاستقصائية المستمرة للأُسَر	2020	2022
	رواندا: التقييم الاجتماعي الاقتصادي للاجئين والمجتمعات المضيفة	2020	2022
	الصومال: الرصد السريع للظروف الاجتماعية الاقتصادية المتصلة بالنازحين إدراج السكان النازحين قسْراً في الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة المتعلقة بكوفيد-19:	2021	2022
	إقليمي: الأزمة الفنزويلية: جمع وتحليل البيانات الإقليمية بشأن السكان الفنزويليين ذوي الأوضاع الشبيهة بوضع للاجئين	2020	2022
	تشيلي: الأزمة الفنزويلية: جمع وتحليل البيانات الإقليمية بشأن السكان الفنزويليين ذوي الأوضاع الشبيهة بوضع للاجئين	2020	2022
	بيرو:الأزمة الفنزويلية: جمع وتحليل البيانات الإقليمية بشأن السكان الفنزويليين ذوي الأوضاع الشبيهة بوضع للاجئين	2020	2022
	كولومبيا: الأزمة الفنزويلية: جمع وتحليل البيانات الإقليمية بشأن السكان الفنزويليين ذوي الأوضاع الشبيهة بوضع للاجئين	2020	2022
	الإكوادور: الأزمة الفنزويلية: جمع وتحليل البيانات الإقليمية بشأن السكان الفنزويليين ذوي الأوضاع الشبيهة بوضع للاجئين	2020	2022
	اليمن: نُظُم رصد النازحين قسْراً	2020	2023
	بنغلاديش: مركز إحصاءات التنمية الإنسانية/البرنامج التحليلي في كوكس بازار	2020	2022
	جمهورية الكونغو الديمقراطية: مرصد الأزمات والدراسة الاستقصائية بشأن النزوح القسْري للأُسَر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية	2020	2023

الهدف	النشاط	البداية	النهاية
إنتاج البيانات وتحليلها	**تشاد:** اللاجئون في تشاد. المضي قُدُماً	2020	2021
	منطقة المشرق: قياس التغييرات في الرفاه الاجتماعي الاقتصادي التي طرأت على مجتمعات النازحين قسْراً والمجتمعات المضيفة منذ انتشار جائحة كوفيد-19	2020	2021
	منطقة المشرق: تخفيف أثر الفقر الناجم عن جائحة كوفيد-19 على المجتمعات المضيفة واللاجئين في لبنان، والأردن، وإقليم كردستان العراق*	2020	2021
	بوركينا فاسو: إدراج السكان النازحين قسْراً في الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة المتعلقة بكوفيد-19*	2020	2022
	تشاد: إدراج السكان النازحين قسْراً في الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة المتعلقة بكوفيد-19*	2020	2022
	جيبوتي: إدراج السكان النازحين قسْراً في الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة المتعلقة بكوفيد-19*	2020	2022
	إثيوبيا: إدراج السكان النازحين قسْراً في الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة المتعلقة بكوفيد-19*	2020	2022
	العراق: إدراج السكان النازحين قسْراً في الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة المتعلقة بكوفيد-19*	2020	2021
	الأردن: إدراج السكان النازحين قسْراً في الاستطلاعات الهاتفية العالية الوتيرة المتعلقة بكوفيد-19*	2020	2022
	تحليلات كوفيد-19	2020	2022
	تركيا: سوق العمل الزراعية والوضع الاجتماعي الاقتصادي للاجئين والمواطنين الأتراك: جمع البيانات الأساسية من أجل تقييم الأثر	2022	2023
	هندوراس: تتبُّع التقدُّم المُحرَز نحو حلولٍ دائمة للنزوح القسْري في هندوراس في سياق التوصيات الدولية بشأن الإحصاءات المتعلقة بالنازحين داخلياً **جديد**	2021	2023
	المشرق: تعزيز تحليل الفقر وتقييم أثر كوفيد-19 وجمع البيانات المتعلقة بالأسر والاسترشاد بها في التدابير الرامية للتخفيف من الفقر في المجتمعات المضيفة واللاجئين في لبنان والأردن وإقليم كردستان العراق **جديد**	2021	2022
	الأردن: إدراج اللاجئين في دراسة استقصائية وطنية عن الأسر **جديد**	2021	2022
	ليبيا: دراسة استقصائية اجتماعية واقتصادية بشأن اللاجئين والمهاجرين في ليبيا **جديد**	2021	2022
	جمهورية الكونغو الديمقراطية: دراسة استقصائية اجتماعية اقتصادية في مقاطعة كاساي الكبرى، جمهورية الكونغو الديمقراطية: التركيز على النازحين داخلياً والعائدين والمجتمعات المضيفة **جديد**	2021	2022
	جمهورية الكونغو: تقييم الأثر الناتج عن تفكك شبكة أمان اللاجئين والمجتمعات المضيفة في شمال جمهورية الكونغو **جديد**	2021	2023
	ماليزيا: دراسة أساسية للمقارنة بين الأسر في مجتمعات اللاجئين والمضيفين في ماليزيا **جديد**	2021	2023
	آسيا الوسطى: دعم إدراج عديمي الجنسية في العمليات الوطنية للتعداد السكاني وجمع بيانات اجتماعية اقتصادية إضافية بشأن السكان العديمي الجنسية في آسيا الوسطى **جديد**	2021	2022
	دراسات استقصائية تجريبية لبرنامج الدراسات الاستقصائية الرئيسية لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **جديد**	2021	2022

الهدف	النشاط	البداية	النهاية
تعزيز الوصول الآمن والمسؤول إلى البيانات	دعم تطوير وتشغيل مكتبات البيانات التفصيلية لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي	2020	2022
	تجميع وتنظيم مجموعات البيانات الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مكتبة البيانات التفصيلية	2019	2022
	تعزيز قدرات نظام التسجيل العالمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	2019	2021
	تعزيز إمكانية الوصول إلى البيانات التفصيلية بُغية تحسين السياسات والاستجابات في أوضاع النزوح القسْري	2020	2022
بناء الأدلة ومشاركة المعرفة	تطوير نُهُج لقياس أثر استضافة اللاجئين وحمايتهم ومساعدتهم		
	منصة بيانات إلكترونية "تطوير سياسات اللاجئين واللجوء العالمية"	2021	2023
	برنامج المعرفة في مركز البيانات المشترك	2021	2023
	أنشطة لمشاركة المعرفة في مركز البيانات المشترك: نشر الأدلة والبيانات بشأن النازحين قسْراً	2019	2023
	أنشطة لمشاركة المعرفة في مركز البيانات المشترك: برامج الزمالة	2020	2023

نتج هذا المنشور بدعمٍ ماليٍّ من الاتحاد الأوروبي. وتقع مسؤولية ما ورد به من محتويات على عاتق مركز البيانات المشترك المعني بالنزوح القسْري وحده ولا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

الملحق 2: نموذج أعمال مركز البيانات المشترك

مُضمَّنة في المنظمات الأم التي تنتمي إليها لتيسير التغيير المستدام

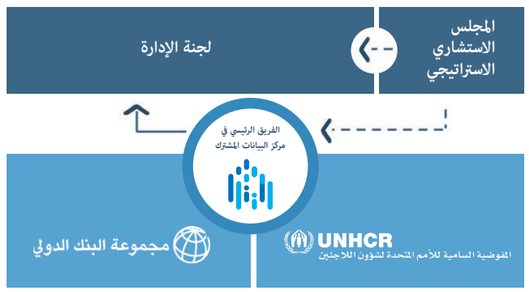

التصميم المؤسسي

أنشطة بقيادة فرق العمل (مثل البنك الدولي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومركز البيانات المشترك، وشركاء خارجيين) ومدعومة من مركز البيانات المشترك

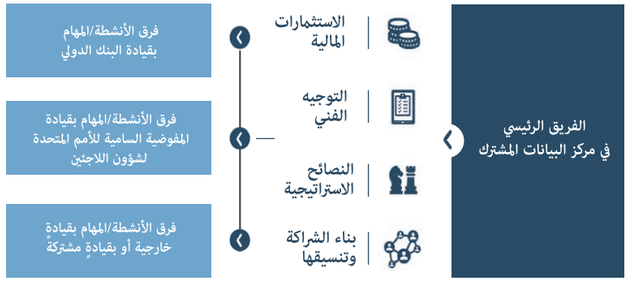

فرق الدعم والأنشطة/المهام

الشراكات ضرورةٌ أساسية لتحقيق النتائج المرتقبة

طرائق الشراكة

الاتصال بمركز البيانات المشترك

www.jointdatacenter.org

https://www.jointdatacenter.org/subscribe-to-our- newsletter/

contact@jointdatacenter.org